



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثانية عشرة
من الدورة العادية الثانية مجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في ١١/ رجب ١٤١٥ هـ
هجريه ، الموافق ١٤/١٢/١٩٩٤ ميلادية .

الجلد (٣٢)

العدد (١٢)

- جدول الأعمال -

الصفحة

٤

٤

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ- طلب معلة مقدم من معالي السيد توفيق كريتسان المحترم .

ب- طلب معلة مقدم من دولة السيد طاهر المصري المحترم .

ج- طلب معلة مقدم من معالي الدكتور عارف البطاينة المحترم .

٦

٣- الردود على الاسئلة :-

١- كتاب معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية رقم (١٤٧٧)

تاريخ ١٩٩٤/٣/٨ جوابا على السؤال رقم (٥٥) المقدم من سعادة النائب الدكتور

بسام العموش .

هكذا من الأصيل

الصفحة

- ٢- كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٣٤٦١) تاريخ ١٩٩٤/٣/١٧ جواباً على السؤال رقم (٢٢٢) المقدم من سعادة النائب السيد فوز الزعبي .
- ٣- كتاب معالي وزير المالية رقم (١٥٢١٦) تاريخ ١٩٩٤/١١/٢٩ جواباً على السؤال رقم (٢٢) المقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الرضحي .
- ٤- كتاب معالي وزير البريد والاتصالات رقم (٢٦١٢٧) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٥ جواباً على السؤال رقم (٣٢) المقدم من معالي النائب السيد عبد الكريم الدغمي .
- ٥- كتاب معالي وزير العدل رقم (١٣٥٤٧) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٣ جواباً على السؤال رقم (٢٦) المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش .
- ٦- كتاب معالي وزير المالية رقم (١٤٧٠٦) تاريخ ١٩٩٤/١١/١٩ ، جواباً على السؤال رقم (٩) المقدم من سعادة النائب السيد فوز الزعبي .
- ٤- الاقتراحات برغبة :-
- ١- اقتراح برغبة رقم (٤٤) تاريخ ١٩٩٤/١٢/١٠ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور عبد المجيد الزغام ، بشأن ترفيع ناحية الوسطية / محافظة اربد الى لواء .
- ٢- اقتراح برغبة رقم (٤٥) تاريخ ١٩٩٤/١٢/١٠ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة ، بشأن تسيير خط باص بين منطقة صافوط والجامعة الاردنية او عمان .
- ٣- اقتراح برغبة رقم (٤٦) تاريخ ١٩٩٤/١٢/١٠ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة ، بشأن تسيير خط باص بين الكمالية والجامعة الاردنية .
- ٥- مناقشة السياسة التي تتبعها الحكومة بخصوص الاسعار ، بناءً على طلب المناقشة رقم (١) المقدم من (٢٥) نائباً .
- ٦- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

- عينت يوم الاحد ١٩٩٤/١٢/١٨ م الساعة الرابعة مساءً .

• وقائع العدد

٢

٤٣

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاربعاء الموافق ١١ / رجب / ١٤١٥ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الثانية عشرة من الدورة العادية الثانية برئاسة معالي المهندس سعد هائل السرور وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد حكيم خير .

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة : لا احد .

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة :

معالي السيد توليق كرشان ، دولة السيد طاهر المصري ، معالي الدكتور عارف البطاينة .

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة : لا احد .

وحضر من الحكومة

١- معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة : وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٢- معالي الدكتور هشام الخطيب : وزير التخطيط .

٣- سماحة الشيخ عبد الباقي جمو : وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

٤- معالي المهندس سمير قعوار : وزير النقل .

٥- معالي الدكتور صالح إرشيدات : وزير المياه والري .

٦- معالي السيد سامي قموه : وزير

المالية .

٧- معالي الدكتور محمد عفاش العدوان : وزير السياحة والآثار .

٨- معالي الدكتورة ريم خلف : وزير الصناعة والتجارة .

٩- معالي الدكتور عبد الرزاق النصور : وزير الاشغال العامة والاسكان .

١٠- معالي السيد جمعة حماد : وزير الثقافة

١١- معالي الدكتور هاشم الدباس : وزير البريد والاتصالات .

١٢- معالي السيد عادل القضاء : وزير التميمين .

١٣- معالي المهندس منصور بن طريف : وزير الزراعة .

١٤- معالي الدكتور راتب السعود : وزير التعليم العالي .

١٥- معالي السيد محمد الذويب : وزير دولة .

١٦- معالي الدكتور عبدالله الجازي : وزير دولة .

١٧- معالي السيد هشام التل : وزير العدل .

١٨- معالي السيد يوسف الدلايخ : وزير دولة .

وحضر من الامانة العامة :

١- السيد نذير عطيات .

٢- السيد علي الحسين .

٣- السيد محمد الرديني .

٤- السيد غسان النجداري .

هكذا من الأصيل

الدكتور محمد عويضة :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

اسمحوا لي أن اطرح على مسامعكم قضية قطاع من قطاعاتنا الصحية العاملة الذي يعاني من الاهمال والتسيان ، هذا القطاع هو قطاع المرضى المساعدين ، فقد طالبوا مرارا بالحصول على نقابة خاصة بهم دون جدوى ، وطالبوا بالانضمام الى نقابة المرضى القانونية وأيضاً دون جدوى .

وهم الآن على كثرتهم في مستشفيات وزارة الصحة ومراكزها الصحية ، وعلى أهمية وخطورة الدور الذي يقومون به إلا أنهم لم يُشملوا بقرار مجلس الوزراء الأخير بتاريخ ٢٧/٩/٩٤ والذي منح فيه المرضى القانونيون علاوة اضافية بنسبة (٥٠٪) من الراتب الاساسي بدلاً من العلاوة الخاصة بصعوبة العمل البالغة (٣٠٪) والتي تنص عليها الفقرة (ج) من المادة (٦) من نظام العلاوات الموحد رقم (٢١ لسنة ١٩٨٨) وتعديلاته .

والغريب ان هذه الفقرة (ج/٦) تشمل للمرضى المساعدين لكنها استبدلت بالنسبة للمرضى القانونيين ولم يتم ذلك بالنسبة للمرضى المساعدين . انني اهيب بالمجلس الكريم أن يصدر توصية الى الحكومة الموقرة بطلبها بشمولهم في هذه الزيادة . وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السيد محمد عودة مجادات .



معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب مكتمل أعلن بدء الجلسة ، السيد الامين العام جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

بسم الله الرحمن الرحيم

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

معالي رئيس المجلس : يعفى .

السيد الامين العام :

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد توفيق كريشان المحترم .

ب - طلب معذرة مقدم من دولة السيد طاهر المصري المحترم .

ج - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور عارف البطانة المحترم .

معالي رئيس المجلس : موافقة ، الدكتور محمد عويضة .

والاستاذ العالم الدكتور محمد ابو فارس في مسجد نزال الكبير يوم الجمعة ١٩٩٤/١٢/٩ تم استدعاؤه الى الأمن الوقائي في عمان ، وأودع في زنزانة انفرادية ليس فيها كرسي ولا فراش سوى موزة من بطانية ، ودرجة حرارتها لا تتجاوز الصفر المؤي ليقضي فيها منذ الساعة التاسعة صباح الأحد ٩٤/١٢/١١ حتى ظهر الاثنين ٩٤/١٢/١٢ ، ولا توجد في هذه الزنزانة أدنى الشروط الصالحة للحيوان فضلاً عن الانسان فضلاً عن العالم الجليل والسياسي المتميز . وعندما قال للحارس : أين الفراش ؟ قال هذا مكان المجرمين ، ولا يأتي هنا الا مجرم وعندما طالب باخراجه لقضاء حاجته قال له بالحرف : وانا هنا اخذ الكلمة (شخ في كاسة الشاي) .

معالي الرئيس

ان المتهم يرى حتى تثبت ادانته ، فكيف يعاقب المواطن بهذه العقوبات التي يهون دونها قانون العقوبات بجميع اجراءاته . واين الرعاية الصحية من الطعام والشراب والتدفئة لهؤلاء المحجوزين ؟

ثم يا معالي الرئيس كيف يؤخذ هذا العالم الجليل و (الكليجه) في يده مع متهم آخر ، ثم يدخل على هذا النحو مما يشكل انتهاكاً لكل عالم ولكل سياسي في هذا البلد .

وعندما قدم الى سعادة المدعي العام ، قرر سعادته أنه لا جريمة ولا شيء يستحق كل هذا ، وأمر بكف الطلب .

السيد محمد عودة مجادات : شكراً

معالي الرئيس .

اقترح ارسال برقيتين :

البرقية الاولى : برقية دعم وتأييد للجهود المبذولة لجلالة الملك المعظم في اعمال المؤتمر السابع للجنة الاسلامية .

البرقية الثانية : لرئيس المؤتمر الاسلامي في الدار البيضاء حول الدور الاردني في القدس الشريف والاعمار الهاشمي . وشكراً سيدي .

معالي رئيس المجلس : هناك اقتراح من

السيد محمد مجادات بارسال برقية باسم مجلس النواب الى صاحب الجلالة ، دعماً للجهود التي يقوم بها جلالتهم في مؤتمر القمة الاسلامي ، وبرقية لرئيس المؤتمر بالتنبؤ عن الدور الأردني في الدفاع وحماية المقدسات الاسلامية على مر السنين الماضية .

هل يرى المجلس ذلك ؟

موافقة .

يا شيخ عبد العزيز بداية ارجوا عدم الكلام قبل الاستئذان ، ثانياً : سبق في هذا المجلس ان اصدر بياناً قبل جلستين بهذا الاسلوب وبهذه الآلية ولم يكن للمضو الكريم اي اعتراض على تلك الآلية .

هذا قرار وافق عليه اكثرية المجلس واعتبر الموضوع منتهى ، دكتور همام سعيد .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

الأخوة الزملاء

على اثر كلمة القاها النائب السابق

هكذا من الأهل

معالي الرئيس

انتي اطالب الحكومة بمراجعة أحوال أماكن التوقيف (والنظارات) ورعايتها وتقديم جميع ما يلزم لهؤلاء الموقوفين ، وعدم انتهاك كراماتهم الانسانية .

واطالب الحكومة ايضاً بالتوقف عن اجراءاتها القمعية ضد العلماء والدعاة والخطباء وهذه كلمة باسم نواب جبهة العمل الاسلامي و شكراً معالي الرئيس .

السيد عبد المنعم ابو زنت : معالي الرئيس لقد حجزت دوراً مع الاستاذ هيثم من الساعة التاسعة ، هذه سابقة خطيرة ان يكال بمكيالين ، وارياً بالرئاسة الجليلة ان تكيل بمكيالين ، من الساعة التاسعة الا خمس دقائق حجزت دوراً .

معالي رئيس المجلس : يا شيخ عبد المنعم نحن لسنا في سوبر ماركت حتى نحجز الادوار .

ثانياً : نحن قد اتفقنا بأننا سنعطى الدور للمواضيع المستعجلة والموضوع الذي طرحت لا تمت بصلة للمواضيع المستعجلة ، وقد اطلعت عليها يا شيخ عبد المنعم ، ولست القضية ان تمحجز الدور فقط انما ان توافق الرئاسة ان هذا الموضوع مستعجل .

السيد عبد المنعم ابو زنت : معالي الرئيس هذا ليس عدلاً .

معالي رئيس المجلس : يا سيدة توجان يتم التنسيق مع الرئاسة مسبقاً ، ثم تنسيق

الزملاء الذين تحدثوا مع الرئاسة وكان باستطاعتك التنسيق مع الرئاسة ، السيدة توجان ارجو ان تنتظمي بعدم الحديث بدون استئذان ، هناك آلية للحديث بالامور المستعجلة يا سيدة توجان لن اسمح لك بالحديث ، الامين العام جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

(٣) الردود على الاسئلة :-

١- كتاب معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية رقم (١٤٧٧) تاريخ ١٩٩٤/٣/٨ ، جواباً على السؤال رقم (٥٥) المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش .

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : ٩٣/١١

التاريخ : ١٢/ رجب ١٤١٤ هـ

الموافق : ٢٥ كانون الاول ١٩٩٣ م

دولة رئيس مجلس النواب الأكرم

الموضوع : الاسئلة .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،، وبعد :- ارجو ان يتكرم وزير الدولة للشؤون الخارجية ببيان جهود الحكومة الاردنية في الافراج عن المواطنين الاردني ضافي الجمعاني المسجون في سوريا منذ سنوات بعيدة ، كما ارجو بيان اعداد الاردنيين المعتقلين في اي بلد واسباب ذلك وما هي جهود وزارة الخارجية في سبيل اخلاء سبيلهم ؟ ولكم جزيل الشكر

النائب الدكتور بسام العموش

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الخارجية

الرقم : ق ع ١٤٧٧/٤/٢

التاريخ : ١٩٩٤/٣/٨

دولة رئيس مجلس النواب

اشارة لكتاب دولتكم رقم ٢٠/١٦/٣

٧٢٤ تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٤ المعطوف على الاستفسار الوارد من سعادة النائب الدكتور بسام العموش حول بيان جهود الحكومة الاردنية في الافراج عن المواطن الاردني السيد ضافي الجمعاني المسجون في سوريا اضافة الى المواطنين الاردنيين المعتقلين في بلدان أخرى والجهود المبذولة في سبيل اخلاء سبيلهم .

ارجو ان اوضح لدولتكم بان هناك جهودا متواصلة تمت على اعلى مستوى وفي عدة مناسبات للافراج عن السيد ضافي الجمعاني وما زالت وزارة الخارجية تولي هذا الموضوع اهتماما خاصا وجهودا مكثفة من اجل الافراج عن السيد الجمعاني .

اما فيما يتعلق ببقية المواطنين الاردنيين الموقوفين في بعض السجون خارج البلاد فان هناك تنسيق كامل بين الوزارة من جهة والبعثات الاردنية في الخارج وسفارات البلدان المعتمدة من جهة أخرى لتكثيف الجهود مع الجهات المعنية في تلك الدول للافراج عن هؤلاء المعتقلين وتتابع وزارة الخارجية قضايا هؤلاء المعتقلين بكل حرص واهتمام وتبذل قصارى جهدها في سبيل اخلاء سبيلهم .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام وزير الدولة للشؤون الخارجية

معالي رئيس المجلس : الدكتور بسام العموش تفضل .

الدكتور بسام العموش :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

اشكر معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية على الاجابة واشكر الجهود التي بذلت للافراج عن المواطن الاردني ضافي الجمعاني ، ولكنني اعتقد ان الاجابة لم تغطي السؤال ، فالسؤال تعلق بهذا المواطن وتطرق الى نقطة أخرى كما اقرأها في نص السؤال : ارجو بيان اعداد الاردنيين المعتقلين في اي بلد واسباب ذلك وما هي جهود وزارة الخارجية في سبيل اخلاء سبيلهم .

الاجابة لم تنطرق لهذا ، لم تذكر العدد ، ولم تذكر اسماء الدول ولم تذكر اسباب الاعتقال ، ولم تذكر الجهود التي بذلت لاختلاء سبيلهم .

ولهذا اتمنى على معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية ان يزودني بطريقة شخصية دون العرض على المجلس اذا شاء ، والا فساعد السؤال بطريقة أخرى لأحصل على هذه المعلومات وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٢- كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٣٤٦١) تاريخ ١٩٩٤/٣/١٧ جواباً على السؤال رقم (٢٢٢) المقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي .

هكذا من الأهل

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ١٩٩٤/٢/١٩ م

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاستئلة

رقم السؤال :

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير المياه والري الاكرم ... للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي نص السؤال : ١- هل هناك مواصفات أردنية للمياه العادمة المعالجة في محطات التنقية لاستخدامها لغايات الزراعة ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

فواز الزعبي

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : س ع / ١٤ / ١٠ / ٣٤٦١

التاريخ : ١٩٩٤/٣/١٧

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : السؤال رقم (٢٢٢)

اشير الى كتاب دولتكم رقم ١٦٦/٣

٧٧٢/٢٠ بتاريخ ١٩٩٤/٣/١١ بخصوص

السؤال رقم (٢٢٢) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٩

والمقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي .

ارفق بطيه الاجابة على السؤال المذكور .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ...

وزير المياه والري

د. هشام الخطيب

نسخة : / معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية والقانونية .

نسخة : عطوفة امين عام سلطة المياه .

نسخة : المساعد لشؤون التشغيل .

السؤال : هل هناك مواصفات اردنية للمياه العادمة المعالجة في محطات التنقية لاستخدامها لغايات الزراعة ؟

الإجابة : ان المواصفة المعتمدة لإستخدام المياه العادمة المعالجة لأغراض الزراعة في الاردن هي التعليمات التي صدرت في امر الدفاع الصادر عن دولة رئيس الوزراء / الحاكم العسكري العام بتاريخ ١٩٨٩/٩/٢٥ .

مرفق طيا نسخة عن هذه التعليمات .

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ١٢١٣٣/١/١٣/١

التاريخ : ١٤١٥/٢/٢٤

الموافق : ١٩٨٩/٩/٢٥

امر صادر عن الحاكم العسكري العام

بموجب الفقرة (هـ) من المادة (٩) من

نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩ نظام

الامن الاقتصادي)

عملا بالصلاحيات المخولة الي بمقتضى

الفقرة (هـ) من المادة (٩) من نظام الدفاع رقم

(٦) لسنة ١٩٣٩ نظام الامن الاقتصادي اقرر

ما يلي :-

١- تعرف الالفاظ والعبارات التالية الواردة في

هذا الامر المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت

القربة على خلاف ذلك .

أ- المياه العادمة : هي المياه المختوية على

فضلات انسانية او مخلفات صناعية ضارة

بالصحة العامة .

ب- المياه العادمة المعالجة : هي المياه

وتلاص الأرض .

ج- إيقاف الري قبل موسم القطف

باسبوعين .

هـ- يسمح باستعمال المياه الممرضة لري

المزروعات الحقلية والخضروات التي تؤكل

مطبوخة والأشجار المثمرة بالإضافة الى

الاعلاف والأشجار الحرجية .

٦- يسمح باستعمال المياه العادمة المعالجة والمياه

الممرضة لري المتزهات والملاعب والبساتين

والاماكن التي يتردد عليها الناس اذا حققت

الشروط التالية :-

أ- ان لا يزيد المعدل الهندسي لعدد

عصيات القولون البرازية خلال فترة الري عن

(٢٠٠) عصية في ١٠٠ ملتر ، بحيث لا يقل

عدد العينات عن عيتين شهريا .

ب- ان لا يزيد المعدل الحسابي لعدد

بيوض الديدان المعوية عن بيوضة واحدة

في اللتر خلال فترة الري وبنفس التكرار

الوارد في (أ) .

٧- يسمح باستعمال مياه السيول والابار

والينابيع غير الممرضة للمياه العادمة والعادمة

المعالجة للري المطلق .

٨- يسمح بزراعة الاراضي المحاذية للمياه

العادمة المعالجة والمياه الممرضة بالخضروات التي

تؤكل مطبوخة فقط بالإضافة الى الاعلاف

والأشجار اذا كانت تروى بمياه تسمح بذلك

حسب ما جاء اعلاه .

معالي رئيس المجلس : السيد فواز الزعبي

السيد فواز الزعبي : شكراً معالي

الرئيس .

العادمة المعالجة الخارجة من محطات التنقية

الثانوية (البيولوجية) كحد أدنى والتي تجري

في الاودية دون اختلاط بمياه اخرى .

ج- المياه الممرضة : هي مياه السيول

المختلطة بالمياه العادمة المعالجة او مياه الابار

والينابيع والحفر المتواجدة في مجاري المياه

العادمة المعالجة او مياه السيول الممرضة .

هـ- الاراضي المحاذية : هي الاراضي

التي تقع على جانبي السيول والودية التي

تجري فيها المياه العادمة المعالجة او المياه الممرضة

٢- يمنع منعاً باتاً استعمال المياه العادمة للري او

صرفها الى اي مجرى طبيعي دون معالجة .

٣- يسمح باستعمال المياه العادمة المعالجة لري

الحاصلات الحقلية والخضار التي تؤكل مطبوخة

فقط بالإضافة الى الاعلاف والأشجار شريطة

مطابقة المياه كما يلي :-

أ- ان لا يزيد المعدل الهندسي لعدد

عصيات القولون البرازية خلال فترة الري عن

١٠٠٠ عصية في ١٠٠ ملتر ، وبحيث لا يقل

عدد العينات عن عيتين شهريا .

ب- ان لا يزيد الوسط الحسابي لعدد

بيوض الديدان المعوية عن بيوضة واحدة في

التر خلال فترة الري وبنفس تكرار العينات

الواردة في (أ) .

٤- في حالة عدم مطابقة المياه العادمة المعالجة

للشروط الواردة في البند رقم (٢) يقتصر

استخدام هذه المياه لري الاعلاف والأشجار

المثمرة .

أ- عدم استخدام الرشاش للري

ب- عدم استهلاك الثمار التي تسقط

هكذا من الأشجار

• اشكر معالي وزير المياه والري على رده .
أعتقد أن هذه المواصفات تحتاج الى
تجديد وإعادة دراسة/ من خلال مشاركة أوسع
للمؤسسات المعنية في الملكية ، ونظراً لتقتي
بوزير المياه الحالي وجهازه وانجازاته الواضحة
والملموسة والمبدعة ، فأني على يقين من ان
معاليه سوف يتخذ الاجراء المناسب بكل ما
يتعلق بتطوير قطاع المياه ورفع كفاءته بما
يتناسب مع التطور الذي يشهده الأردن ،
خاصة في مرحلة ما بعد السلام واستحقاقاتها .
وشكراً

معالي رئيس المجلس : السؤال الذي يليه
السيد الامين العام :

٣- كتاب معالي وزير المالية رقم (١٥٢١٦)
تاريخ ١٩٩٤/١/٢٩ جواباً على السؤال رقم
(٢٢) المقدم من سعادة النائب الدكتور فرح
الربضي .

التاريخ : ١٩٩٤/١١/٦

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة .

رقم السؤال :

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى
معالي وزير المالية للاجابة عنه خلال المدة
المحددة في النظام الداخلي .
نص السؤال :

لا زال سكان مدينة (ابو نصير)
يدفعون اقساط بيوتهم ولا زالت هذه البيوت
مسجلة باسم مؤسسة الاسكان . فهل يمكن
إعفاء هؤلاء من ضريبة المسقفات ؟ خاصة وان
المسقفات يدفعها صاحب الملك ... وصاحب

الملك هو مؤسسة الاسكان . ثم ما هي مبررات
فرض ضريبة المسقفات بصورة عامة طالما ان
المالك يدفع الرسوم والضرائب المختلفة عند
الترخيص ؟؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. فرح الربضي

نائب محافظة عجلون

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المالية

عمان

الرقم : ١٥٢١٦/١٩/٢

التاريخ : ١٩٩٤/١١/٢٩

الموافق :

معالي رئيس مجلس النواب

أشير الى كتاب معاليكم رقم ١٦/٣/
٣٢٢٤/٢٣ تاريخ ١٩٩٤/١١/٢٠ بشأن
السؤالين المقدمين من سعادة النائب الدكتور
فرح الربضي حول اعفاء سكان مدينة ابو نصير
من ضريبة الابنية والاراضي ومبررات فرض
ضريبة المسقفات بصورة عامة فأرجو ان أوضح

ما يلي :-

اولاً : فيما يتعلق بالضريبة المفروضة على
اسكان مدينة ابو نصير :

١- نصت المادة (١٣) من قانون مؤسسة
الاسكان رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٨ على انه
" تتمتع المؤسسة بجميع المزايا والحصانات
والاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها
الوزارات والدوائر الحكومية " .

٢- نصت الفقرة (٥) من المادة (١١) من

القانون الآنف الذكر على ان " المسكن ملك
للمؤسسة لحين قيام المستفيد بسداد كامل
الكلفة والفوائد المترتبة عليها وعندئذ على
المؤسسة ان تنقل الملكية الى المستفيد " .

٣- نص البند (د) من الفقرة (١) من المادة
(١٢) من قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل
مناطق البلديات رقم (١١) لسنة ١٩٥٤
وتعديلاته على انه " يعفى من ضريبة الابنية
والاراضي ما كان ملكاً للحكومة الاردنية
الهاشمية " .

٤- صدر قانون مؤسسة الاسكان المؤقت رقم
(٦) لسنة ١٩٨٣ والذي بدىء العمل به
اعتباراً من ١٩٨٣/٣/١ بعد ان تم نشره في
عدد الجريدة الرسمية رقم (٣١٣٦) حيث
الفت المادة (٨) منه المادة (١٢) من القانون
الاصلي رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٨ كما نصت
الفقرة (ج) من تلك المادة على انه " بالرغم مما

ورد في اي تشريع آخر يكون المستفيد مكلفاً
بدفع ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق
البلديات - المسقفات - او اي ضرائب او
رسوم او تكاليف مالية اخرى مفروضة او
ستفرض في المستقبل على العقارات والاموال
غير المنقولة داخل حدود البلديات او خارجها
وتنطبق احكام هذه الفقرة على مشاريع
الاسكان المقامة قبل العمل بهذا القانون " .

٥- صدر القانون المعدل لقانون مؤسسة
الاسكان رقم (٢١) لسنة ١٩٨٦ والذي
بدىء العمل به اعتباراً من ١٩٨٦/٣/١٦ بعد
ان تم نشره في عدد الجريدة الرسمية رقم
(٣٣٨٠) ولم يتضمن أي تعديل على نص
المادة آنفة الذكر .

وبناء على ما تقدم يتبين لمعاليكم ما يلي :-
١- لقد كان المستفيدون من مشاريع اسكان
مؤسسة الاسكان معفيون من ضريبة الابنية
والاراضي لغاية عام ١٩٨٣ .
٢- بدىء بعد ذلك التاريخ بتحويل ضريبة
الابنية والاراضي من المستفيدين من مشاريع
مؤسسة الاسكان حسب نصوص القوانين آنفة
الذكر .

ثانياً : اما بالنسبة لمبررات فرض ضريبة
المسقفات بصورة عامة طالما ان المالك يدفع
الرسوم والضرائب المختلفة / كما بينها قانون
ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات
رقم (١١) لسنة ١٩٥٤ وقانون البلديات رقم
(٢٩) لسنة ١٩٥٥ / لتوفير التمويل اللازم
للمشاريع التي تقوم بها المجالس البلدية ، وعلى
سبيل المثال :-

١- شق الشوارع وتعبيدها وانشاء الارصفة
التابعة لها .
٢- انشاء شبكات الصرف الصحي ومياه
الشرب .

٣- توفير جزء من التمويل اللازم لانشاء الابنية
المدرسية ضمن حدود تلك المجالس .

٤- الاستمرار في تحديث وصيانة تلك المشاريع
لتواكب حركات التوسع العمراني الاتقي وما
لازمها من توسع في جميع المجالات .

راجياً ان يكون فيما ورد اعلاه ما يفي للإجابة
على سؤالي سعادة النائب الدكتور الربضي .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

وزير المالية
نسخة / للسيد مدير التخمين وضريبة الابنية
والاراضي .

هكذا من الأفضل

معالي رئيس المجلس : الدكتور فرح الرضي .

الدكتور فرح الرضي : اشكر معالي وزير المالية على رده الذي اعتبره الى حد كبير قد اجاب على السؤال ، ولكنني ارجو ان اتقدم بمداخلة سريعة جدا ان اهالي ابو نصير الذين يدفعون هذه الضرائب ، اعني ضرائب المسقفات ، معضهم من ذوي الدخل المحدود والذي لا تساعدهم حالتهم المادية على دفع مثل هذه المبالغ ، نرجو من وزارة المالية ان تراعي هذا الأمر قدر الامكان لاعفاءهم حتى تسجل هذه العقارات بأسماءهم وشكراً لك .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السؤال الذي يليه . السيد الامين العام :

٤- كتاب معالي وزير البريد والاتصالات رقم (٢٦١٢٧) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٥ جواباً على السؤال رقم (٣٢) المقدم من معالي النائب السيد عبد الكريم الدغمي .

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي رئيس مجلس النواب المحترم
تحية طيبة واحتراماً

ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير البريد والاتصالات لاجابتي عليه ضمن المدة القانونية .

السؤال :

١- متى سينتهي العمل في مشروع مقسم المرفق الآلي / الالكتروني ؟

٢- ما هي المواقع المشمولة بخدمات هذا

المقسم - خدمة آلية متكاملة (دون وساطة المقسم) ؟

ارجو اذا كان ممكناً ارفاق كشف مع الجواب بالمدن والقرى والتجمعات السكانية المشمولة بالخدمة ضمن هذا المشروع . مع فائق الاحترام

١٩٩٤/١١/٢٠ النائب

عبد الكريم الدغمي
بسم الله الرحمن الرحيم

مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية
الرقم : ٢٦١٢٧/١٠٤/٢٢/٣/٢

التاريخ : ١٩٩٤/١٢/٥

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع :- سؤال معالي النائب عبد الكريم الدغمي حول مشروع مقسم المرفق / الالكتروني

تحية وبعد ،
اشارة الى كتاب معاليكم رقم ١٦/٣ / ٣٣٣٨/٢٣ تاريخ ١٩٩٤/١٢/١ والمرفق ٩ صورة عن السؤال رقم (٣٢) تاريخ ١١/٢٦ / ١٩٩٤ والمقدم من معالي النائب السيد عبد الكريم الدغمي .

ارجو معاليكم التلطف بالعلم ان الموعد العقدي لوضع مقسم المرفق الرئيسي في الخدمة هو شهر ١٠ من عام ١٩٩٥ وستتبعه المقاسم المحلية في المنطقة وستوضع في الخدمة قبل نهاية عام ١٩٩٥ وسيتم انجاز الشبكات المحلية خلال النصف الاول من عام ١٩٩٦ م وعلى مراحل وفقاً للبرنامج الزمني وقد تم انجاز معظم الابنية المصممة لايواء المقاسم في المحافظة .

١٠٠	- الكرم الاحمر	اما المناطق المشمولة بالخدمة الآلية المتكاملة
٢٠	- رسم الحصان	فهني كما هو مبين في المرفق الاول ويقتل
٢٠	- روضة الرومي	للمقاسم المحلية وسعاتها والمرفق الثاني ويقتل
٥٠	- النهضة	المناطق المشمولة بالخدمة الهاتفية .
٥٠	- الرحمت	واقبلوا معاليكم فائق الاحترام ،،
٣٠	- المشرق	وزير البريد والاتصالات
١٠٠	- القليحة	رئيس مجلس الادارة
سنة التابع (١٢٠٤)	٤- تابع بلما	الدكتور هاشم الدباس
خطا هاتفيا		اسم المدينة او القرية عدد الخطوط المزودة بها
٢٠٠	- عي	
٢٠٠	- بلما	
١٥٠	- حمامة	١- مقسم المرفق
٢٠	- الحان	سنة المقسم (٦٥٢٤)
٧٠	- حيان المشرف	خطا هاتفيا
١٥٠	- حيان الغربي	٤٧٦٧
٥٠	- حيان الشرقي	- المرفق
٢٠	- الحصب	- ايدون بني حسن
٨٠	- الحرة السمرا	- بويضة الشرقية
١٤	- المراجع	- ثغرة الحب
١٠٠	- المزرعة	- الغدير الابيض
٨٠	- المعمرية	- حويجة
١٠	- المزة	- المرة
٥٠	- الزهراء	٢- تابع عمرا
١٠	- الشديفة	خطا هاتفيا
٢٠	- ام صويونية	١٥٠
١٤٠	- الزينة	١٠٠
سنة التابع (٧٠٤)	٥- تابع الحمراء	٥٠
خطا هاتفيا		٣٠
٣٠٠	- الحمراء	٣- تابع البائع
١٣٠	- المنصورة	سنة التابع (٦٠٢)
		خطا هاتفيا
		١٥٠
		٩٠
		٥٠
		- البائع
		- الزبيدية
		- ام السراب

هكذا من المرفق

٢٠	- الذندنية	٢٥٠	- سما السرحان
٥٠	- سولمة	١٠٠	- سمية السرحان
٥٠	- المشيرة		- ربا السرحان
١٠	- صره	٥٠	- جابر
٥٥٤	- تابع حوشا	٢٠	- منشية الكبير
خطا هاتفيا		٥٦	- رباع
٢٠٠	- حوشا	٧٠٤	- ١٠- تابع رحاب
٥٠	- الاكيدر	خطا هاتفيا	
٥٠	- الحاصري	٣٠٠	- رحاب
٧٠	- الحرشا	١٠٠	- بويضة العليمات
٣٠	- بريقا	٢٠	- بويضة الغرية
١٠٠	- فاع	١٨٠	- الصماء
٥٥٤	- تابع الخالدية	١٠٠	- الدجنية
خطا هاتفيا		٥٠	- حمامة
٤٠٠	- الخالدية	١٠٠	- منيفة
٢٠٠	- الخالدية الشرقية		- حمامة العموش
٢٠٠	- المبروكة	١٠	- ابو السوس
٩٠٤	- ٨- تابع منشية بني حسن	٧٠٤	- ١١- تابع صبحا
خطا هاتفيا		خطا هاتفيا	
٤٥٠	- المشية	٢٥٠	- صبحا ومنشية قبلان
١٠٠	- ام النعام الشرقية	١٥٠	- صبحية
٢٠٠	- ام النعام الغربية	١٠٠	- سبع سير
٢٠	- ام اللولو	١٥٠	- كرم الدف
٣٠	- اسكان منشية بني حسن	٥٥٤	- ١٢- تابع ام الجمال
٢٠	- دير ورق	خطا هاتفي	
٥٠	- رجم السبع الشمالي	١٥٠	- ام الجمال
٨٠٠	- ٩- تابع مغير السرحان	١٥٠	- روضة بسمة
خطا هاتفيا		١٠٠	- روضة ام الجمال
٣٠٠	- مغير السرحان	٥٥٠	- ١٣- تابع ام القطن
١٠	- زحلة	خطا هاتفيا	

٢٥٠	- ام القطن	٧٠٤	الحمرا
١٠٠	- خشاع السلاطين	٧٠٤	رحاب
١٥٠	- دفيانة	٦٥٠	ام القطن
١٠٠	- المكيفته	٦٠٢	صبحا
٢٠	- منشية القنو	٦٠٢	الباعج
٥٥٤	- ١٤- تابع الزعري	حوشا	
خطا هاتفيا		٤٥٥	ام الجمال
٤٠٠	- الزعري	٥٠٦	عمره
	- زعري الفواعير	٦٠٢	زعري
١٥٠	- منشية السلط	٢٠٠	حماد
٢٠٠	- ١٥- الحدود العراقية الاردنية حماد	٤٠٢	الرويشد
٤٠٢	- ١٦- الرويشد	٢٠٠	الصفراوي
٢٠٠	- ١٧- الصفراوي	٤٠٢	جابر
٤٠٢	- ١٨- جابر	٥٠٦	نادره
٥٠٦	- ١٩- نادره	٤٠٢	دير الكهف
٤٠٢	- ٢٠- دير الكهف	٤٠٢	نايفة
٤٠٢	- ٢١- نايفة	٤٠٢	القاسم
٤٠٢	- ٢٢- قاسم	٤٠٢	زمله غازي
٤٠٢	- ٢٣- زمله غازي	٤٠٢	سحيم
٤٠٢	- ٢٤- السحيم	٢٠٢	المدور القن
٢٠٢	- ٢٥- مدور القن		

مشروع اتصالات المرفق

الموقع	عدد المشتركين
المفرق	٦٥٢٤
بلعما	١٢٠٤
خالدية	٩٠٢
منشية بني حسن	٩٠٢
مغير السرحان	٨٠٠

المجموع ١٩٥٨٠
معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد
الكريم الدغمي .
السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً
معالي الرئيس .
اولاً الملاحظة الشكلية التي كلما
وجهت سؤالاً ارتها وهي تأخر الاسئلة داخل
مجلس النواب ، السؤال المقدم متي كما هو
ثابت من ختم ديوان المجلس في ١١/٢٠

هكذا من الأهل

المعطاء تحول الى تجمع آخر قريب تابع لنفس التابع الالكتروني ، هذا هو سؤالى وشكراً .
معالي رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير الاتصالات .

معالي وزير البريد والاتصالات :
شكراً معالي الرئيس . وشكراً لمعالي عبد الكريم الدغمي ، طبعاً المؤسسة على استعداد لعمل اي مناقلات ضمن الامكانيات الفنية ، وهذه خدمة نقدمها للمواطنين بكل صدر رحب ، ونحن على استعداد لدراسة اي طلب لتحويل اي منطقة موضوع لها خطوط هواتف وهي اكثر من اللزوم الى مناطق اخرى بحاجة الى خطوط جديدة ، وانا على استعداد لمقابلة معاليك ومع الجهاز الفني لدراسة اي طلب تطلبونه وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، السؤال الذي يليه .
السيد الامين العام :

٥- كتاب معالي وزير العدل رقم (١٣٥٤٧) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٣ جواباً على السؤال رقم (٢٦) للمقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش .

بسم الله الرحمن الرحيم
التاريخ : ١٩٩٤/١١/١٦

معالي رئيس مجلس النواب
الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال :
أرجو التكرم بترجيح السؤال التالي الى معالي وزير العدل المحترم .

للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام

١٩٩٤ ، وختم الاسئلة الموضوع عليه في ٢٦ / ١١ لا ادري لماذا هذا التأخير الذي طالما نوهنا عنه تحت هذه القبة لا يزال يمارس .

لا ادري لماذا لا تسجل الاسئلة في سجل الاسئلة فور تسجيلها في الديوان ، حتى ترسل الى الوزراء ضمن المدة القانونية . هذه هي ملاحظتي الشكلية وتمت ان تزول لاني اشترت اليها في دورات سابقة للمجلس ، اتمنى معالي الرئيس ان تستعمل صلاحياتك في ان تنتهي من هذه المشكلة ، مشكلة تأخير الاسئلة بعد تقديمها الى ديوان المجلس بصورة طويلة .

فيما يتعلق بجواب معالي الوزير اشكره على سرعة الجواب اولاً ، وثانياً اشكره على ان الجواب كان شاملاً ولكنني بموجب المادة (٨٦) من النظام الداخلي استوضح من معالي الوزير عن بعض الامور ، هنالك بعض المناطق التي وردت في الكشف معالي الوزير بكشف القرى والتجمعات السكانية ، ليست قرى بالمعنى المفهوم ولا تجمعاً سكانياً ، هنالك اسم حوض يكون حوض كذا دون ان اذكر اي اسم من هذه الاسماء ، واعرف ان هذا الحوض لا يسكن به اكثر من بيت او بيتين ، هل من الممكن هذا سؤالى المحدد :

هل من الممكن اذا تباحثنا معك يا معالي الوزير خارج هذه الجلسة ، هل من الممكن تحويل بعض هذه الخطوط مثلاً يغطي لموقع (٢٠) خط وانا اعرف انها لا تحتاج اكثر من (مخطتين او ثلاثة) ، ثلاث منازل ما بدهم اكثر من ذلك فهل من الممكن ان بقية هذه الارقام

معالي رئيس المجلس : دكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة ان جواب معالي وزير العدل لم يعطيني شيئاً ، والسبب الذي يقرأ من خلال الكلمات ان معاليه لا يستطيع ان يتدخل في القضاء وانا افهم من المادة الدستورية (٩٧) التي تقول :

القضاء مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون وانا لم أسأل عن حيثيات القضاء ، واما سألت عن شكليات القضاء وأضن ان معالي وزير العدل مسؤول عن شكليات القضاء ، وليس مسؤولاً عن حيثيات القضاء فلا يطلب لا من نائب ولا من وزير ان يتدخل بقاضي من القضاء ، لكن اذا كانت هناك قضايا من النواحي الادارية تعشش في المحاكم بطريقة او بأخرى ، فأظن ان صلاحية الوزير ان يسأل لما هذا التأخير ؟

القضية التي نسأل عنها هي قضية شباب جامعة مؤتة ومحكمة التمييز هذه القضية مضي عليها ما يقرب او ما يزيد لا اذكر بالضبط من (عام) وهي معروضة في محكمة التمييز ، انا لا اسأل ماذا سيصدر قضاء محكمة التمييز ، ولكنني اسأل عن سبب التأخير ؟ وكان يمكن لمعاليه ان يقول :

هناك قضايا متراكمة في محكمة التمييز ولن يلحق هذه القضية دور بعد . انا أظن ان صلاحية الوزير لو اراد معاليه

الداخلي .
نص السؤال : أرجو التكرم ببيان الأسباب التي لا زالت تحول دون الانتهاء من قضية شباب جامعة مؤتة العسكرية حيث انها حوّلت للتمييز منذ ما يقرب من عام ولم ينظر فيها حتى الآن ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. بسام العموش

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العدل

عمان

الرقم : ١٣٥٤٧/٥/١٨

التاريخ : ١٩٩٤/١٢/٣ م

الموافق : ٢٩ جمادي الثاني / ١٤١٥ هـ

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتابكم رقم ((٢٣/١٦/٣))

٣٢٧٠)) تاريخ ١٩٩٤/١١/٢٤ بخصوص

سؤال سعادة الدكتور بسام العموش .

يتعلم من طرفي تقديم اي ايضاح

لأن الأمر له مساس بما هو معروض على

القضاء .

القضية تحت يد محكمة التمييز الموقرة

وهي مصونة من التدخل في شؤونها .

مع كل احترام وتقدير ...

هشام التل

وزير العدل

هذا من المرحل

تفيدة هذه الصلاحيات ان يتحرك ، وان يسأل
القضاة المعنيين لما هذا التأخير ؟

انا اعتقد وهذا ظني ولو اجاب معاليه
لانتهيت عن الظنون ، حتى لا يفسح لي مجال
لأن اذهب يمينا او يساراً ، اظن ان هناك ضغوط
تمارس على القضاء ، وقد اثر هذا الموضوع
بطريقة او بأخرى ، والافما معنى استقالة
قضاة ؟ وما معنى اقالة قضاة ؟

في وزارة العدل في شيء اسمه قسم
التفتيش ، وفيه مفتشين لوزارة العدل ، واطن ان
صلاحية المفتش ان يذهب وان يسأل وان يأتي
بالتقارير من النواحي الادارية ، وظيفة الوزارة
بسط الرقابة على الاداء الاداري في المحاكم ،
وما اعلمه ان قضايا التمييز يجب ان تكون على
وجه السرعة ، اما في بلد ديمقراطي وبلد
حضاري وتبقى قضية بهذه المدة وهي قضية
حساسة للعلم والمصلحة الوطن ان نبت فيها
بالشكل السريع ، لانها قد تستمر بطريقة او
باخرى ، وانا اسأل حتى عن بعض الاجراءات
التي تمت في الوزارة ، هل لها علاقة بهذه
القضية او لا ؟

انا اتمنى ان يكون هناك بت سريع في
هذه القضية وبنفس الوقت انا اقترح اذا وجد
اخواني الزملاء الكرام النواب ، مجالاً لهذا
الاقتراح ان يتبناه وهو :

ادعو لتشكيل لجنة خاصة للتحقق فيما
يجري بمحكمة التمييز .

واقترح الاخوة التالي اسماءهم :
الاخ عبد الكريم الدغمي بصفته رئيس
اللجنة القانونية وسعادة الاخ جمال الخريشة .

معالي رئيس المجلس :

أنا متأسف ان اقاطعك ، ولكن انا اود
اجابة قانونية من الاخوة الزملاء القانونيين في
هذا المجلس عن هذا الاقتراح قبل ان يستمر .
الدكتور بسام العموش :

انا انهي الاقتراح بعد ذلك اذا لم يكن له
مجال قانوني او اداري او مخالف للقوا به
خارجاً .

معالي الاخ عبد الكريم الدغمي بصفته
رئيساً للجنة القانونية .

ومعالي الاخ جمال الخريشة بصفته
رئيساً للجنة الحريات .

ومعالي الاخ عبد الكريم الكباريتي ،
واتشرف ان قبلوا ان اكون عضواً معهم وشكراً
معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،
معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : شكراً سيدي .
السؤال التي ورد من خلال الرئاسة
الجليلة لوزير العدل بالشكل التالي ارجو التكرم
ببيان الاسباب التي لا زالت تحول دون الانتهاء
من قضية شباب جامعة مؤتة العسكرية ، حيث
انها حولت للتمييز منذ ما يقرب من (عام) ،
ولم ينظر فيها حتى الان .

جوابي كان :

يتعلم من طرلي تقديم اي ابضاح لأن
الأمر له مساس بما هو معروض على القضاء .
القضية تحت يد محكمة التمييز الموقرة
وهي مصبونة من التدخل في شؤونها .

سيدي الرئيس اذا كان الاصل
الدستوري الوارد في المادة (١٠١) والخطاب

الدستوري الوارد فيها :

المحاكم مفتوحة للجميع ومصونه من
التدخل في شؤونها هذا خطاب للسلطين
الأخرين ، السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية
ووضحت ذلك في جوابي ، واحتكمت ايضاً
الى المادة (٨٢) ، ولم اشر اليها حتى لا اعطي
اكثر مما اقصد ، كما يجب ان لا يشير الى ما
ينشر في الصحف ، وان لا يكون فيه مساس
بأمر معلق امام القضاء ، السؤال يتحدث عن
امر معلق امام اعلى محكمة في البلد ، هذه
المحكمة التي اوكل لها القانون ، ان تكون
ساهرة على تطبيق القوانين الى كل المحاكم ،
الانجازات التي تحققت سيدي ان تكون قضايا
محكمة امن الدولة تابعة لمحكمة التمييز ، هذا
انجاز يشق ، لكن يبدو ان مثل هذا الانجاز
سنضعه امام المحاسبة ، قضية شباب مؤتة قضية
تنظر امام اعلى محكمة وهي سيدة الموقف
وهي التي تقرر الاجراءات لها ولغيرها ، عندما
اقول يتعلم علي ، يتعلم علي في هذه القبة ،
لوسائل التفتيش تتطلب اساليب تقدم ضمن
الاصول القانونية التابعة لها وزارة العدل ،
وليس العكس .

سيدي الرئيس الاقتراح الذي تقدم به
اخواننا الاستاذ بسام ، في منتهى الخطورة ،
ارجو وارجو باكثر من مرة ان لا يكون في
محاضر هذه الجلسة ، لا يجوز ان يصدر اقتراح
ان تقوم الهيئة التشريعية بالتحقيق بما يجري في
محكمة التمييز ، اذا كان الحديث عن استقلال
القضاء في وجداننا فالأمر حقيقة تدخل في
استقلاله ، اذا كان المحاكم مصبونة من التدخل

، فالأمر تدخل في شؤونها ، هذا موضوع في
منتهى الاهمية سيدي وأمل من الرئاسة الجليلة
ان لا يكون في محضر هذه الجلسة ورجاء
وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، استمعنا الى رد سعادة
النائب ثم الى رد معالي وزير العدل حول هذا
الموضوع ، معالي عبد الكريم الدغمي نقطة
نظام .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً

معالي الرئيس .

كنت لا اود أن ابدي نقطة النظام على
تعقيب الاخ الدكتور بسام الذي اكن له كل
احترام ، ولكنني ارجب بالتصحيح من الناحية
الشكلية اذا سمحت لي اي من الناحية النظامية
من الناحية النظامية المادة (٨٦) من
النظام الداخلي تقول :

للعضو الذي وجه سؤال ان يعقب على
كلام جواب الوزير ، او يستوضحه فقط ولمرة
واحدة .

الاخ بسام ذهب الى ابعد من ذلك ،
عقب واستوضح ثم اقترح انا اعتقد ان الاقتراح
غير جائز نظامياً هذه من ناحية ، من ناحية ثانية
اقتراح الاخ بسام مع الاحترام الكامل له لا يتفق
مع الدستور ، وانا فعلاً اؤيد ان لا يبقى الاقتراح
في محاضر هذه الجلسة ، لذلك اذا قبل الاخ
بسام بكل مشاعر الود اتوجه اليه ان يسحب
هذا الاقتراح ، وبما لمعالي الرئيس من صلاحية
في شطب ما لا يلزم من المحضر اذا قبل ذلك
الاخ بسام اتوجه الى معالي الرئيس بشطب هذا

هكذا من المرحل

الاقتراح من محاضر الجلسة وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ بسام فقط حول موضوع نقطة النظام التي تفضل فيها الاستاذ عبد الكريم الدغمي سحب الاقتراح .

الدكتور بسام العموش : شكراً ، حقيقة

انا لم اقل لجنة تحقيق ، وانما على منوال القضية التي شكلت لها لجنة تحقق في النواحي الادارية وانا لا اجد انه هناك اي عيب ان تتضمن محاضر هذا المجلس اي اقتراح يتقدم به اي نائب الا اذا هو رغب ان يسحب اقتراحه اما انا

لاظن ان هذا الاقتراح هو تدخل في شؤون

السلطة القضائية على الاطلاق ، نحن لم نثر

ماذا حكمت المحكمة ، او اتهمنا القاضي ، او

فعلنا او فعلنا ، نحن نتكلم عن وزارة العدل

ولهذا يعني انا استغرب هذا التبرع من هذا

الاقتراح ، وكأنه معاليه ارجو وارجو وارجو

ان تسحبوا ، يعني ليس بهذه الصورة توتي

الامور ، اقتراح يقدم ولي الحق ان اقدم ، وبعد

ذلك اذا رأى المجلس انه مناسب غير مناسب

وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الحقيقة هناك آلية

لتقديم الاقتراحات يا استاذ بسام ، وآلية للرد

على الاسئلة ، فأنت حقل في الرد على

الاسئلة يحفظه لك النظام لكن ضمن حدود

هذا النظام بأن تستوضح او تجيب الوزير ، انما

الاقتراحات هناك آلية بغض النظر عن شكل

هذا الاقتراح اذا كان مخالفاً او متفق مع

الدستور فالحقيقة الآلية غير واردة ان تقترح هنا

الاقتراح يرد مكتوباً يا دكتور ، في النقاش وفي الحوار يمكن ان تقترح داخل المجلس ، لكن في هذه الحالة الاقتراح يرد مكتوباً ولك الاستفسار

على السؤال كما هو منصوص في المادة (٨٦)

من النظام الداخلي ، يا دكتور ارجوك ثانية

ليس النقاش بيني وبينك البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٦- كتاب معالي وزير المالية رقم (١٤٧٠٦)

تاريخ ١٩٩٤/١١/١٩ ، جواباً على السؤال

رقم (٩) المقدم من سعادة النائب السيد فوز

الزعيبي .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال :

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى :

معالي وزير المالية الاكرم .

للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام

الداخلي .

نص السؤال :

هل تم منح بعض التجار موافقات

استيراد الجلود من العراق الى الاردن ؟

ارجو تزويدي بأسماء التجار الذين

حصلوا على ذلك ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

فواز الزعيبي

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المالية

دائرة الجمارك

الرقم : ١٤٧٠٦/١٩/٢

التاريخ : ١٩٩٤/١١/١٩

الموافق :

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتابكم رقم ٢٣/١٦/٣

٣١١٠ بتاريخ ١٩٩٤/١١/٧ المتضمن السؤال

رقم (٩) تاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٩ والمقدم من

سعادة النائب فوز الزعيبي حول منح بعض

التجار موافقات استيراد جلود من العراق

للاردن .

ارجو ان اعلم معاليكم بما يلي :-

١- لقد سبق وان صدرت موافقة بادخال

(١٠٠) طناً من مادة الجلود من العراق للاردن

ولحساب شركة الدباغة الاردنية بتاريخ ٣٠/

١٢/١٩٩٣ والمرفق صورة عنها .

٢- ان الشركة اعلاه هي شركة اردنية عامة

مساهمة .

٣- ان مادة الجلود محصورة استيرادها بهذه

الشركة .

٤- لقد استوردت الشركة كامل الكمية ولم

يبقى لها رصيد لهذه الموافقة .

٥- لم تمنح موافقات جديدة لهذه الشركة

بادخال مادة الجلود رغم حاجة الشركة الماسة

لها .

٦- ارجو اعتبار كتابي هذا رداً على سؤال

النائب السيد فوز الزعيبي .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ،،،

سامي قموه

وزير المالية

وزارة المالية / الجمارك

مذكرة داخلية

التاريخ : ١٩٩٣/١٢/٢٨

الموضوع : شركة الدباغة الاردنية .

معالي الوزير

=====

١- تطلب شركة الدباغة الاردنية ادخال ٤٠

طن من المصبران و ١٠٠ طن من الجلود من

العراق الشقيق للبلاد .

٢- تؤكد الشركة على حاجتها الماسة لمثل هذه

المواد لسد احتياجات السوق المحلي لاستعمال

صناعاتنا الاردنية .

٣- انسب لمعاليكم التكرم بالاطلاع والتوجيه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مدير عام الجمارك

معالي رئيس المجلس : الاستاذ فوز

الزعيبي .

السيد فواز الزعيبي :

اشكر معالي وزير المالية الاكرم على رده

المتأخر جداً وهو يعلم بأن رده جاء على سؤالي

الثاني ، رغم تجاهله السؤال الاول الذي يحمل

نفس الموضوع ، والذي تم تحريره بداية الدورة

العادية الاولى لهذا المجلس الموقر العام الماضي ،

ومع ذلك فأنتني اتقدم منه بالشكر الجزيل على

ذلك ، ورجوعاً الى السؤال فأنني وبعد رد

معالي وزير المالية اصيحت على قناعة بأنه

يختفي عليه كثيراً مما يدور داخل وزارته العتيقة

ومن هنا فأنني اذكر معاليه بان عملية استيراد

الجلود للاردن ولشركة الدباغة الاردنية لم تبدأ

بعد تاريخ ١٩٩٣/١٢/٣٠ كما تشير مذكرة

هكذا من الله جل

معاليه، ولم يستورد الاردن فقط ال(١٠٠) طن التي وافق معاليه على استيرادها بل أولاً تجاوز اضعاف هذه الارقام وثانياً تم استيراد قبل هذا التاريخ والموافقة باشهر كثيرة وهذه هي الوثائق .

ومن هنا فأنتني اورد الملاحظات التالية :

في نفس التاريخ ٩٣/١٢/٣٠ والذي وقع فيه معاليه الموافقة الوحيدة حسب قوله لشركة الدباغة دخل الاردن شحنة لشركة الدباغة نفسها وباسماء مختلفة بلغت (١٧) طناً وهي جزء من مسلسل شحنات قد دخلت الاردن باسماء مختلفة ، لم تمنح التراخيص من قبل وهي مشيت بكشوفات التحويل الى جمرک عمان وسوف اودع صوراً منها للامانة العامة وهذا بالطبع يشير الى ان الموافقة التي وردت في ١٢/٣٠ لم تكن إلا تغطية صورية لكميات كبيرة دخلت الى هذا البلد دون الحصول بالفعل على الموافقة ، رغم ان لها سجلات وكشوفات تحويل في (النافست) وهذا بالطبع دخلت بطريقة ملتوية كان للوسطاء دوراً فعالاً بها ليس فقط لتسهيل المهمة ، بل للحصول على الموافقة ، فالوثائق التي ساودعها الامانة العامة تشير الى ان قضايا فساد واضحة قد تم ارتكابها بهذه المسألة .

والقضية الأكثر المأان وزارة المالية وعندنا علمت بأن المسألة انكشفت حاولت تغطية ذلك والالتفاف على حقيقة الموضوع وذلك ببطء الكمية المتواجدة في مركز الحدود واجراء اللازم كشحنة مهربة ، غير متصورة بأن

صاحب هذه الكمية سوف يأتي لمجلس النواب و يكشف الجريمة الاكثر خطورة ومراراً بحق هذا الوطن ، واعتراه ان الشحنة التي ضبطت قد تم اخذ الموافقة عليها ودفع (١٠٠) الف دولار ، وجاءني الى منزلي مع احد الشخصيات الاردنية من اجل الحصول على هذه الموافقة والتي تمت بالفعل . ولدي اسمه واسم الشخصية الاردنية وعلمهم شهود بذلك الوقت .

ومن هنا فاني اتساءل لماذا يخفي صاحب المعالي الارقام الحقيقية لمثل هذه العمليات ؟ ولماذا لم يذكر الكميات التي تم استيرادها قبل ٩٣/١٢/٣٠ ؟

وهذه بتاريخ ٩٣/٢/١ فيه منها ، ولماذا تم ضبط كمية الجلود الاخيرة فقط وفي هذا التاريخ ؟ ولماذا اهل سؤالي في المرة الاولى وتم الاجابة على السؤال الثاني بهذه الطريقة الغير واقعية ؟

ومن هنا فاني اناشد معاليه ان نرحم هذا الوطن وان نخلص له العمل بصدق وامانة ، ونحترم المسؤولية التي نتحمل اتجاه بناء وطن اكثر عدلاً ومصداقية .

معالي الرئيس ،
الزملاء النواب

اصدق لكم القول والنية انني لست ضد الحكومة ، ولا ضد اي عضو فيها ، فتربطني بهم علاقة صداقة وود ، مذكراً الحكومة بأني منحها ثقتي وأني احترم هذه الثقة ، إلا وأنتني ومن موقع المسؤولية والضمير الحي الذي أولاني اياه كل ابناء الاردن ان ابين كل التجاوزات

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٤- الاقتراحات برغبة

=====

١- اقتراح برغبة رقم (٤٤) تاريخ ١٢/١٠/١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور عبد المجيد العزام ، بشأن ترفيع ناحية الوسطية / محافظة اربد الى لواء .

٢- اقتراح برغبة رقم (٤٥) تاريخ ١٢/١٠/١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة ، بشأن تسيير خط باص بين منطقة صافوط والجامعة الاردنية او عمان .

٣- اقتراح برغبة رقم (٤٦) تاريخ ١٢/١٠/١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة ، بشأن تسيير خط باص بين الكمالية والجامعة الاردنية .

بسم الله الرحمن الرحيم

الموافق : ١٩٩٤/١٢/٧

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح : (٤٤)

ارجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي

على المجلس الموقر :

نص الاقتراح : ترفيع ناحية الوسطية / محافظة

اربد الى لواء حيث انها تتكون من كثافة

سكانية تزيد على خمسين الف نسمة (٥٠)

ألف وحيث يوجد مركز ناحية ومحكمة شرعية

ومكتب احوال مدنية ومكتب زراعة ومركز

تمهيداً لتصويبها ومعالجة مسببها بدأ بيد مع الحكومة للتهوض بهذا البلد واشاعة العدل فيه ، والذي اعطى له جلالة الملك الحسين عمره اللديد ودافع عنه ونادى به سمو الامير الحسن .

فلست من هواة استعراض العضلات ، ولا من اصحاب الغايات الوصلية ، لكن الوثائق التي احصل عليها تجعلني وبروح النقد البناء اوجه تساؤلات للحكومة وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

معالي وزير المالية

معالي وزير المالية :

شكراً معالي الرئيس

اشكر الاخ النائب فوز الزعبي على ملاحظاته واحب ان اؤكد له بأننا في الجمارك متقيدين تقييداً تاماً بالتعليمات والسياسات المتبعة في هذا الموضوع الهام الخطير ، وربما لديك بعض المعلومات لكن لدينا كثير من المعلومات وهي ايضاً موثقة وبكل حالة من حالتها ، وهي على جهاز الحاسوب لكل موضوع دخل ، واحب ان اطمنك انه ما يتجاوز (٢٠ الى ٢٥) حالة حولت الى النائب العام ، ونحن على استعداد تام لاطلاع المجلس الكريم بشكل خاص على هذه التفاصيل وتزويد سعادة النائب بهذه القضايا مفصلاً ، طبعاً يدخل كثير للمملكة اشياء وتقبيض وتحول الى الجهات المختصة ، لكن ربما ليست لدي كافة المعلومات ، لكن على استعداد لتقديمها في اي وقت تشاء وشكراً .

هكذا من الاجل

شرطة ومخفر شرطة ومركز دفاع مدني ، مع
جزيل الشكر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
النائب

الدكتور عبد المجيد العزام

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ٤ / رجب / ١٤١٥ هـ

الموافق : ١١ / ٧ / ١٩٩٤ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح : (٤٥)

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي

على المجلس الموقر :

نص الاقتراح :

نظرا لوعورة منطقة صافوط / البلقاء
وبعد أحيائها وتفرقها وعدم وجود اية وسيلة
لتنقلاتهم فأنني اقترح تسيير خط باص بين
منطقة صافوط والجامعة الاردنية أو عمان .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. محمد عويضة

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ٤ / رجب / ١٤١٥ هـ

الموافق : ١٢ / ٧ / ١٩٩٤ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح : (٤٦)

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي

على المجلس الموقر :

نص الاقتراح :

نظرا للطبيعة الوعرة لمنطقة الكمالية
صويلح ولبعدها عن الشارع العام فأنني اقترح
للمرة الثانية تسيير خط باص بين الكمالية
والجامعة الاردنية لا سيما وأن مئات الطلبة
يذهبون يوميا الى المدارس الثانوية والكليات
الجامعية والجامعة الاردنية فضلاً عن مئات
الموظفين والعمال ولا يوجد أية وسيلة لنقلهم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. محمد عويضة

معالي رئيس المجلس : هل يرى المجلس

تحويل هذه الاقتراحات برمتها الى اللجنة
الادارية ؟

موافقة .

هناك نقطة نظام للسيدة توجان فيصل

السيدة توجان فيصل :

نعود لنقطة النظام المتعلقة بالاقتراحات

برغبة ، والتي تقول

المادة (٩٠) :

كل اقتراح برغبة لاحد الاعضاء ، يجب
ان يقدم كتابة الى رئاسة المجلس ويخير الرئيس
به في اول جلسة لاحالته على اللجنة الادارية .

الموضوع هنا ليس فقط بشأن اقتراح
برغبة التي سبق وعرضته انما آلية سير العمل في
المجلس ، المادة تقول :

يخير الرئيس .

اي أنه امام الرئيس خيار ، اما ان يدرج بجدول
الاعمال ، واذا حصل اي نوع من الخطأ ولم
يُدرج في جدول الاعمال ، فلا يزال تطبيق

القادمة . معالي رئيس الوزراء بالوكالة .

معالي رئيس الوزراء بالوكالة :

سيدتي الرئيس انا اعتذر انني خرجت
اثناء حديث النائب المحترم السيد فواز الزعبي ،
ولكنني ابليت انه تحدث عن قضية رشوة يملك
اسم الراشي والمرششي ويملك الوثائق ، وانني
اتوجه من تحت القبة برجاء حار ، ان يتقدم
سعادة النائب المحترم بهذه الوثائق الى النائب
العام ، وبمعكس ذلك ارجو ان يعتذري المجلس
انني سأحدث مع النائب العام طالباً التحقيق في
هذه القضية وإن لا نسأل لماذا استدعي سعادة
النائب ليسأل رأيه في هذا الموضوع ، وشكراً
سيدتي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، البند الذي
يليه .

السيد الامين العام :

٥- مناقشة السياسة التي تتبعها الحكومة
بخصوص الاسعار بناءً على طلب المناقشة رقم
(١) المقدم من (٢٥) نائباً .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الموقر

السلام عليكم ورحمة الله

نرجو التكرم بتخصيص جلسة لمناقشة

السياسة التي تتبعها الحكومة بخصوص الاسعار

ولكم جزيل الشكر .

١٩٩٤/١١/٢٧ م

١- حمزة منصور

٢- بسام الميموش

٣- د. احمد الكورحي

٤- احمد الكساسبة

النظام الداخلي قائم ، بأن يتم اخباره ويستطيع
صاحب الاقتراح ان يعرضه المهم الاخبار هنا
ويمكن تحقيق الاخبار بعد حتى جدول الاعمال
انا قدمت سؤال وسجلته كي اضمن حقه
الدمستوري وحقه في النظام الداخلي ، سجلته
في الديوان في (عشرة الشهر) لم يدرج في
اول جلسة كما ينص النظام الداخلي وهي
جلسة (١١) ، ولم يدرج في جلسة (١٤)
ووعدني الرئيس في الجلسة السابقة عندما
تسألت :

كيف لا يدرج في جلستين رغم سرعة
وجود ادراجه لانه يتعلق بطلب عطلة
رسمية لعيد الميلاد المجيد ، وعيد الميلاد
يقتررب ، وفي الاقتراح جاء طلب الاسراع في
احالته ، فقال لي :

انه سوف يتحرى لماذا لم يدرج ؟ ما
الذي حدث وأخر ادراجه ؟

وها هي الجلسة الثالثة ولم اتلقى رد على
هذا الموضوع ، هذه عينة من اجراءات ، اذا
حللنا العينة نحل ما يليها ، كي يسير عملنا
حسب النظام الداخلي وليس حسب اي ترتيب
او اولويات اخرى وشكراً .

معالي رئيس المجلس : يا سيدة توجان

هذا جدول الاعمال وزع في الجلسة السابقة
اثناء ما كنا مجتمعين هنا ، بمعنى انك في
الوقت الذي استفسرتني عن اقتراحك كان

جدول الاعمال مطبوع وقد وزع ، بعد الجلسة
مباشرة . استخيرنا عن اقتراحك ووصلنا

الاقتراح وسيكون على جدول اعمال الجلسة

هكذا من الأسهل

تستند على ما جاء في خطاب العرش السامي ، خاصة فيما يتعلق بالمحافظة على المستوى المعيشي للمواطن والسعي لتحسينه سيما ما يتعلق بذوي الدخل المحدود .

لقد جاء قرار انشاء وزارة التموين كاحد الشواهد البارزة التي تسجل للقيادة الحكيمة لهذا البلد والتي هدفت الى تحسين الوضع التمويني لكافة ابناء الاردن وتدعيم الامن الغذائي الوطني الذي يعتبر من الركائز الهامة في استراتيجية التنمية الشاملة لهذا البلد .

ورغم المتغيرات التي واكبت مسيرة التطور استطاعت وزارة التموين على مدى السنوات الماضية ان تعمل على رفع المستوى الغذائي للمواطن وان تعمق روافد ومراكز الامن الغذائي وتوفر المواد الاساسية بالكميات المناسبة وبالايسار المدعومة وذلك لكبح جماح التضخم والحد من تقلبات الاسعار العالمية والعمل على توجيه الدعم لمستحقيه من فئات المجتمع وتوفير الخبز الاستراتيجي لفترات كافية .

وبالمقابل فان الحكومة لم تأل جهداً بالمساهمة في دعم الانتاج المحلي بكافة اشكاله وخاصة الانتاج الزراعي من خلال شراء الحبوب المحلية باسعار مجزية وتنمية الثروة الحيوانية من خلال توفير الاعلاف بالاسعار المناسبة وامام كل هذه المعطيات فان الحكومة متواصلة تبني السياسة التموينية الهادفة للمحافظة على استقرار مستوى الاسعار ، وضمان اوصول الدعم لمستحقيه كاسلوب

- ٥- بدر الرياطي
- ٦- د. همام سعيد
- ٧- د. ذيب عبدالله
- ٨- د. محمد عويضة
- ٩- عبد العزيز جبر
- ١٠- عبد الرحيم عكور
- ١١- سليمان السعد
- ١٢- ذيب أنيس
- ١٣- عبد النعم ابو زنت
- ١٤- د. محمد الحاج
- ١٥- د. ابراهيم زيد الكيلاني
- ١٦- توجان فيصل
- ١٧- نزيه عمارين
- ١٨- طاهر المصري
- ١٩- طلال عبيدات
- ٢٠- فياض جرار
- ٢١- بسام حدادين
- ٢٢- عبد الله اخو ارشيدة
- ٢٣- د. هاني حجازين
- ٢٤- د. مصطفى شنيكات
- ٢٥- د. عبد الله النور

معالي رئيس المجلس :

معالي وزير التموين .

معالي وزير التموين :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

انه لمن دواعي سروري وسعادتي ان تتاح لي هذه الفرصة لالتحدث امام مجلسكم الكريم عن الاسعار والسياسة التموينية للحكومة والتي

لترشيد الاستهلاك والحد من الهدر وسوء الاستخدام .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

تعمل وزارة التموين على تنفيذ السياسات التموينية كما حددها قانون التموين رقم (١٧) لسنة ١٩٩٢ والذي تمت مناقشته واقراره من قبل مجلس الامة الموقر ، وفيما يلي استعراض موجز لاهم هذه السياسات :

اولاً : توفير المواد الغذائية الاساسية التي حددها مجلس الوزراء بالمواد التالي :

- القمح

- دقيق القمح

- السكر

- الارز

- الحليب المجفف مازكة حليفا

- الدجاج المجمد

- زيت الزيتون المستورد

ويتم تحديد اسعار هذه المواد بتنسيق من وزير التموين وموافقة مجلس الوزراء . وتعتمد حركة اسعار بيع هذه السلع في الاسواق المحلية على عدة عوامل اهمها :

أ) كلفة استيرادها من اسواق المنشأ ، اذ ان الاسعار العالمية لهذه المواد تتصف بالتذبذب المستمر اعتماداً على مستويات العرض والطلب عالمياً . وعلى الرغم من كل التقلبات والتغيرات الكبيرة التي حصلت في اسعار المواد التموينية الاساسية فان الحكومة ماضية في دعم هذه المواد ووصولها للمواطن المستحق باسعار

مناسبة .

ب) قدرة الخزينة على دعم هذه المواد الغذائية الاساسية ، وبالرغم من ارتفاع اسعار استيرادها كان قرار الحكومة المحافظة على استقرار بيعها في الاسواق المحلية حماية للمواطن وخاصة ذوي الدخل المحدود الامر الذي أدى الى تحميل خزينة الدولة مزيداً من الدعم المباشر . ولتخفيض عبء الدعم عن الخزينة العامة ولضمان اوصولها لمستحقيه ، فقد بدأ العمل بتطبيق نظام البطاقة التموينية اعتباراً من ٩/١/١٩٩٠ لكل من : الارز ، السكر ، الحليب المجفف والتزاماً من الحكومة في اوصول الدعم لمستحقيه فقد قررت خلال عام ١٩٩٣ ان لا يستفيد من هذه البطاقات اصحاب الدخول التي تزيد عن ٦٠٠٠ دينار سنوياً . ولان الاردن يستورد هذه المواد الغذائية الاساسية من الاسواق العالمية نظراً لعدم امكانية انتاج هذه السلع بشكل كاف في الوقت الحاضر فان تذبذب اسعارها في الاسواق العالمية يظهر واضحا على مبلغ الدعم الذي تتحمله الحكومة . وبهذا الصدد ارجو ان اشير الى استمرار ارتفاع اسعارها بشكل مضطرب حيث ارتفعت اسعار هذه المواد خلال هذا العام على النحو التالي :-

- القمح من ١١٩ دولاراً الى ١٧٥ دولاراً للطن بزيادة نسبتها ٤٧٪
- السكر من ٣٤٠ دولاراً الى ٤٦٢ دولاراً للطن بزيادة نسبتها ٣٦٪
- الارز من ٢٨٠ دولاراً الى ٤١٨ دولاراً للطن بزيادة نسبتها ٥٠٪

هكذا من المأمول

امتصاص الفائض في مواسم الانتاج الفزيرة لتجهيزه وتخزينه وطرحه في الاسواق عند الحاجة ، لذلك فان الوزارة توقفت عن استيراد هاتين المادتين لاعطاء الاولوية للانتاج المحلي ومنحه فرصة كافية لتغطية احتياجات السوق كما توقفت عن تحديد اسعار هاتين المادتين وترك ذلك لآلية السوق حماية للمنتج والمستهلك في نفس الوقت .

ثالثاً : اما في مجال توفير المواد العلفية الرئيسة وهي الذرة الصفراء والشعير والنخالة ، فان امكانيات وزارة التموين وخبرتها ساعدت على استيراد هذه المواد العلفية بالكميات الكافية وبالاسعار المناسبة وتوزيعها على مربي الثروة الحيوانية في المملكة . الا ان الوزارة واجهت صعوبات عديدة في عمليات توزيع الاعلاف المدعومة مما دعى الحكومة الى اجراء التعداد الشامل للثروة الحيوانية بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٩١ والذي على ضوئه تم اصدار بطاقات علفية لتوزيع الاعلاف المدعومة على مربي الماشية . الا انه ونتيجة لسرعة تغير الاعداد في الحياة الواحدة بسبب البيع والتصدير والاستبعاد والتفوق والولادات وما ادى اليه ذلك من اتجار غير مشروع بالاعلاف المدعومة . قرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٤/٣/١ التوقف عن اعتماد البطاقة العلفية كأساس للتوزيع وفتح مراكز الاعلاف للبيع بسعر موحد لكافة المواطنين بمبلغ (٧٠) دينار للطن الواحد للشعير و (٤٥) دينار للطن الواحد للنخالة في حين استمرت الوزارة ببيع مادة الذرة الصفراء بمبلغ

- الحليب من ٢٣ دولارا الى ٣٥ دولارا للكرتونه بزيادة نسبتها ٥٢٪ هذا بالإضافة الى النفقات الداخلية والتي تبلغ ٢٠ دولارا للطن الواحد ، الامر الذي يعني ان الكغم الواحد من هذه المواد واصل مستودعات الوزارة تصبح كلفته على النحو التالي :- القمح ١٤٠ فلس ، السكر ٣٣٨ فلس ، الارز ٣١٠ فلس ، الحليب ٢٠٧٠ فلس ، اي ان المبلغ الاجمالي للدعم سيتضاعف اذا ما استمرت الاسعار ضمن مستواها الحالي .

ثانياً : اما فيما يتعلق بمادتي الدجاج المجد وزيت الزيتون المستورد فان سياسة الحكومة في هذا المجال قامت على تغطية القصر في الانتاج المحلي . الا انه وعلى ضوء معطيات الانتاج المحلي وتقارير وزارة الزراعة التي تشير الى وجود فائض في الانتاج فقد شجعت الحكومة القطاع الخاص على القيام بعملية فلترة وتعبئة زيت الزيتون ضمن عبوات مناسبة للتسويق ووفق المواصفات القياسية المعتمدة قامت الحكومة بالمساعدة على تسويق هذا الانتاج من خلال اسواق المؤسسات الاستهلاكية المدنية والعسكرية وتشجيع هذا القطاع على تخزين الفائض الانتاجي في ظروف مناسبة لطرحه في المواسم التي يقل فيها الانتاج عن معدله المطلوب مما ساعد ويساعد على زيادة المساحات المزروعة بأشجار الزيتون ، كما شجعت الحكومة القطاع الخاص على تأسيس شركات مساهمة عامة لإنشاء مسالخ حديثة للدواجن ومستودعات تجفيف تعمل على

(١٠٦) دنائير للطن . الا ان المؤشرات الحالية في الاسواق العالمية تؤكد ارتفاع اسعار هذه المواد العلفية وعلى النحو التالي :

- ذرة صفراء من ١٢٠ دولار الى ١٤٥ دولار للطن الواحد بزيادة نسبتها ٢١٪ .

- شعير من ٨٥ دولار الى ١٢٠ دولار للطن الواحد بزيادة نسبتها ٤١٪ .

إضافة الى النفقات الداخلية والتي تبلغ ٢٠ دولار للطن الواحد مما يعني ان كلفة الطن الواحد واصل مستودعات الوزارة من مادة الشعير ٩٨ ديناراً ومن مادة الذرة الصفراء ١١٦ ديناراً . ومع ذلك فان الوزارة ما زالت مستمرة بالبيع بنفس الاسعار حماية للثروة الحيوانية وتشجيعها على تربيتها .

رابعاً : تأمين مخزون استراتيجي من المواد التموينية لضمان توفيرها في الاسواق المحلية وتثبيت اسعارها لمدة زمنية معقولة . ولتحقيق ذلك انشأت الحكومة صوامع للحبوب في جنوب وشمال ووسط المملكة بطاقة تخزينية اجمالية تبلغ (٣٤٠) الف طن من الحبوب السائلة ، كما انشأت (٣٩) مستودعا عادياً مصممة وفق احداث الاسس العلمية للتخزين وموزعة على كافة محافظات المملكة لتخزين نحو (٢٨٠) الف طن للمكيسات اضافة لمستودعات مبردة تتسع لتخزين (١١) الف طن من المجمدات والسلع التموينية سريعة العطب ، ونتيجة للزيادة المضطردة في التوسع في انشاء الصوامع والمستودعات لتوفير الطاقات التخزينية اللازمة مع تزايد عدد السكان بكلفة اجمالية

تقدر بحوالي (٥٦٢) مليون دينار وذلك ضمن البرنامج التالي :

١- المشاريع التي تم تنفيذها او التي ما تزال تحت التنفيذ :

أ) المجمعات التموينية لتخزين المكيسات والتي تم تنفيذها خلال العام :-

- مجمع تموين الزرقاء بطاقة تخزينية مقدارها (٢٤) الف طن .

- مجمع تموين مادبا بطاقة تخزينية مقدارها (٨) الف طن .

- مجمع تموين الكفرين بطاقة تخزينية مقدارها (٨) الف طن .

ب) المجمعات التموينية لتخزين الحبوب : تم البدء في انشاء صوامع الرصيفة للحبوب بطاقة تخزينية مقدارها (٣٥) الف طن وزودت بأحدث المعدات والاجهزة الالكترونية والاسس الهندسية العالمية ، وسوف يتم الانتهاء من تجهيزها في نهاية عام ١٩٩٥ .

٢- المجمعات التموينية التي سوف تنفذ في عام ١٩٩٥ وقد تم احالة عطاءاتها عام ١٩٩٤ وهي :-

- مجمع تموين جرش بطاقة تخزينية مقدارها (٨) الف طن للمكيسات .

- مجمع تموين غور الصافي بطاقة تخزينية مقدارها (٨) الف طن .

- زيادة الطاقة التخزينية لمجمع تموين المفرق بمقدار (٨) الف طن لتصبح طاقته التخزينية (٢٤) الف طن .

- زيادة الطاقة التموينية لمستودعات تموين معان بمقدار (٨) الف طن لتصبح طاقاتها

هكذا من الأسفل

التخزينية (٢٠) ألف طن مكيسات .
 ٣- صوامع الحبوب التي سوف يتم طرح عطاءاتها خلال عام ١٩٩٥
 - توسعة صوامع اريد : بطاقة تخزينية مقدارها (١٠٠) ألف طن لتصبح طاقتها التخزينية الاجمالية (١٥٠) ألف .
 - انشاء صوامع جديدة في مجمع تموين الزرقاء بطاقة تخزينية مقدارها (٥٠) ألف طن .
 ٤- المجمعات التي سوف يتم طرح عطاءات لها في عام ١٩٩٥ هي :
 - مجمع تموين دير علا بطاقة تخزينية (٨) الاف طن .
 - مجمع تموين عجلون بطاقة تخزينية (٨) الاف طن .
 - مجمع تموين الشونة الشمالية بطاقة تخزينية (٨) الاف طن .
 - مجمع تموين الرويشد بطاقة تخزينية (٨) الاف طن .
 ٥- انشاء مطحنة للدقيق في الجنوب بطاقة انتاجية مقدارها ٢٠٠ طن/ يومياً قابلة للتوسع الى ٤٠٠ طن / يومياً .
 خامساً : وفي مجال دعم المواد التموينية الاساسية فان سياسة الحكومة في هذا المجال تتركز بالمحافظة على استقرار الاسعار قدر المستطاع لتكون ضمن القدرة الشرائية للدوي الدخول المحدودة من خلال تحملها لفرق كلفة شراء هذه المواد من الاسواق العالمية وايصالها بالاسعار المدعومة ، مما يحمل الخزينة اعباء مالية كبيرة تفوق الامكانيات المتاحة في ضوء برنامج التصحيح الاقتصادي ومع ذلك استمرت خطة

الحكومة بالعمل ضمن التوجهات التالية :-
 ١- مواصلة دعم رغيف الخبز وبيع بأسعار تقل عن نصف الكلفة مما نجم عنه تحميل الخزينة ما يزيد على (٤٠) مليون دينار سنوياً بسبب زيادة الاستهلاك المتأني من الهدر والاستعمالات لغير الغايات التي دعم من اجلها .
 ٢- الاستمرار في استخدام نظام البطاقة التموينية للمواد الاساسية لتوجيه الدعم لمستحقه من فئات المجتمع ومعالجة الثغرات التي واجهت هذا النظام ، وتسهيل الاجراءات المتبعة للتخفيف على المواطنين بالمباشرة بتوزيع كامل مخصصات البطاقة لسنة كاملة قبل بدايتها بثلاثة اشهر .
 ٣- الاستمرار في توفير المواد العلفية وبأسعار الكلفة لتنمية قطاع الثروة الحيوانية علماً بان المجال مفتوح امام القطاع الخاص لاستيراد هذه المواد جنباً الى جنب مع وزارة التموين .
 ٤- التأكيد على مواصلة دعم الانتاج الزراعي من الحبوب المحلية من خلال شرائها بأسعار تزيد بشكل ملحوظ عن الاسعار التي تشتري بها وزارة التموين .
 ٥- مراعاة قدرة الموازنة على تحمل نفقات الدعم في ضوء الالتزام في تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي الذي يهدف الى تخفيض عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بشكل تدريجي لمعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني .
 سادساً : في مجال فحص ومراقبة جودة واسعار المواد التموينية أرجو ان اؤكد للمجلس الكريم بان وزارة التموين تقوم باستيراد وتوزيع المواد

التموينية الاساسية حسب المواصفات القياسية المحلية والدولية . حيث تقوم شركات معانة دولية بفحص هذه المواد لضمان سلامة المواصفات حسب دعوة العطاء ولا تشحن البضاعة ولا يتم تسديد قيمتها الا بعد استلام الوزارة للتقارير المخبرية من هذه الشركات او من جهات حكومية معتمدة في بلد المنشأ تؤكد بأن البضاعة مطابقة للمواصفات وصالحة للاستهلاك .

وبالرغم من ذلك فان الوزارة وعند وصول البضاعة الى ميناء العقبة تقوم بتشكيل لجان متخصصة لاختبار عينات لارسالها الى مختبرات وزارة الصحة ولا يسمح باستلامها او التخليص عليها الا بعد ثبوت صلاحيتها للاستهلاك ، علماً بان العقود التي تبرمها الوزارة مع الموردين تنص على ان الوزن والتوعية والمواصفات نهائية في ميناء الشحن ، اما الصلاحية للاستهلاك فهي نهائية في ميناء الوصول . وبعد ثبوت صلاحية المادة التموينية للاستهلاك يتم تخزينها في صوامع ومستودعات الوزارة وفق احداث الاسس ، أما مادة الحليب فيتم فحصها ثانية لدى مختبرات وزارة الصحة ولدى مختبرات المواصفات والمقاييس . كما ان المواد العلفية يتم فحصها لدى مختبرات معهد الصحة الحيوانية التابع لوزارة الزراعة .

اما بالنسبة للقمح والعدس فيتم فحصها لدى مختبرات وزارة الصحة للتأكد من صلاحيتها للاستهلاك البشري وخطوها من مركبات الافلاتوكسين . وبخصوص المتبقيات

الكيميائية ومتبقيات مواد التعميم فيتم التأكد من خلوها في مختبرات السمية التابعة لوزارة الزراعة ، أما في الحالات التي تستدعي إعادة فحص المواد المخزنة لدى مستودعات الوزارة فانه يتم ارسال عينات من قبل لجنة متخصصة بأخذ العينات ترسل لوزارة الصحة لبيان سلامتها وصلاحيتها للاستهلاك . وحيثما يتم التوسع في الفحص لدى مختبرات الجمعية العلمية الملكية والجامعة الاردنية وامانة عمان الكبرى ومختبرات المواصفات والمقاييس عند حصول خلاف حول نتائج المختبر المعني ان وزارة التموين لا تسمح بطرح اية مادة غذائية او علفية الا بعد ثبوت صلاحيتها للاستهلاك .

اما فيما يتعلق بتعميم الحبوب والمواد التموينية ، فهو اجراء علمي معتمد لدى وزارة التموين ولدى الوزارة قسم متخصص لهذه الغاية ، وهذا النظام معتمد في معظم دول العالم التي تتعامل بالمواد التموينية على نطاق واسع وتخزينها لفترات تمتد لبضعة اشهر .

ان سياسة الحكومة في هذا المجال هو تعزيز دور الوزارة في احكام الرقابة والسيطرة على السلع المستوردة ، وضمان جودتها وسلامتها والمحافظة على قيمتها الغذائية بالتعاون والتنسيق مع وزارتي الصحة والزراعة . مؤكداً بأن مستودعات الوزارة مفتوحة امام كافة الجهات الرسمية المعنية للكشف الدوري المفاجيء للتأكد من استمرار صلاحية المواد المخزنة في هذه المستودعات للاستهلاك .

هكذا من المأهول

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

اما في مجال مراقبة الجودة والاسعار في الاسواق فقد تضمن قانون التموين بأن يتولى مراقبو الاسعار والجودة في الوزارة التحقق من بيع المواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية والمواد والسلع الاخرى والتداول بالاسعار المحددة لها والتأكد من مدة صلاحيتها للاستهلاك واتخاذ الاجراءات اللازمة بهذا الشأن بما في ذلك تنظيم محاضر الضبوط بحق المخالفين لتقديهم الى المحكمة المختصة . كما جاء في القانون ضرورة قيام اصحاب المصانع والمحلات التجارية بوضع الاسعار بصورة ظاهرة وواضحة على كل سلعة معروضة للبيع سواء كان سعرها محددا او غير محدد ، واذا تعذر ذلك بصورة عملية بالنسبة لبعض المواد فيترتب عليها تنظيم كشف بأسعارها وتبينه في مكان ظاهر ليتمكن المواطن من الاطلاع عليه بسهولة وتنفيذا لذلك تقوم اجهزة الرقابة التابعة للوزارة والمتواجدة في جميع المحافظات بعمل جولات ميدانية يوميا بما في ذلك ايام العطل والاعياد للتأكد من تقييد الباعة في هذه الاسواق بالاسعار المحددة من قبل هذه الوزارة اضافة الى اعلان الاسعار وصلاحية الاستهلاك من خلال الفحص الظاهري لها وضبط المخالفين واتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم . وتجدر الاشارة هنا ان عدد المخالفات التموينية قد ارتفع من (٩٦١٧) مخالفة عام ١٩٩٢ الى (١٤٢٧٢) مخالفة عام ١٩٩٣ . في حين بلغ عدد المخالفات حتى نهاية شهر تشرين اول

من هذا العام حوالي (١٣٠٠٠) مخالفة مما يؤكد ان هناك انتشارا اوسع وزيادة ملحوظة في نشاط اجهزة الرقابة التابعة للوزارة .

ولا يقتصر دور وزارة التموين على ما تقدم ، بل عمدت الى انشاء مكاتب للشكاوي التي تعلن ارقام هواتفها يوميا في الصحف المحلية لافساح المجال امام المواطنين الكرام لايصال شكاوهم الى هذه الوزارة التي تقوم بتوجيه المراقبين للتأكد من صحة هذه الشكاوي وتحويل المخالفين الى القضاء .

(وهنا انصت الجميع لآذان الظهر)

معالي رئيس المجلس : تفضل معالي

الوزير .

معالي وزير التموين :

سابقاً : وفي مجال تحديد الاسعار فان سياسة الحكومة في هذا المجال تقوم على تحديد اسعار المواد التموينية الضرورية سواء كانت منتجة محليا او مستوردة والتي تشكل اهمية كبيرة في سلة انفاق المواطن وخاصة محدودي الدخل بشكل يحقق سعرا عادلا للمستهلك ولا يؤثر على الحلقات الانتاجية والتسويقية الاخرى حيث يمكن زيادة او انقاص عدد هذه السلع حسب اهميتها للمستهلك .

وتتلخص آلية تحديد الاسعار اعتمادا على

قانون التموين على النحو التالي :

أ (يحدد مجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير اسعار المواد الغذائية الاساسية المستوردة لحساب هذه الوزارة وهي القمح ومشققاته ، السكر الارز ، الحليب المجفف ، الدجاج المجمد ، زيت الزيتون والاعلاف .

ب (يحدد الوزير بناءً على تنسيب لجنة يشكلها لهذا الغرض اسعار المواد التموينية وذلك باستثناء الاغذية الخاصة بالاطفال الرضع التي يتم تحديد اسعارها من قبل وزارة الصحة وتكون مهمة اللجنة المذكورة اعلاء دراسة تكلفة المنتج المحلي المنوي تحديد سعره حيث تقوم هذه اللجنة بدراسة الميزانية العمومية للشركة ودراسة اسعار المواد الخام الداخلة في صناعة هذه الوحدة وكل ما يتعلق بتصنيعها وبعد التوصل لتكلفة السلع تعرض اللجنة نتيجة الدراسة على وزير التموين علماً بان هامش الربح المسموح به للمنتجات المحلية يختلف من سلعة لاخرى حسب نوع السلعة ونسبة الدوران لها ومدة الصلاحية وتضم لجنة التسمير في عضويتها مندوبين عن الوزارات والدوائر ذات الاختصاص وهي : وزارة التموين ووزارة الصناعة والتجارة ووزارة المالية / الجمارك ودائرة ضريبة الدخل ومندوب عن كل من غرفة صناعة عمان والجمعية الوطنية لحماية المستهلك .

ج (المواد التموينية المستوردة لحساب القطاع الخاص حيث يتم تحديد سعرها بعد دراسة كلفتها من قبل قسم تحديد الكلفة والاسعار ثم تعرض هذه الدراسة على لجنة مشكلة من وزارة التموين ودائرة الجمارك ، ووزارة الصناعة والتجارة وضريبة الدخل لدراستها وتدقيقها وبعد ذلك يتم التنسيب بالسعر من قبل قسم تحديد الكلفة والاسعار وذلك حسب الاسس المقررة من قبل الوزارة حيث تعطى جميع المواد التموينية المستوردة بالاضافة الى كلفتها

المصاريف والهوامش التالية :-

٢٪	مصاريف ادارية وتخزين
٨٪	هامش ربح للجملة
٧٪	هامش ربح للتجزئة

باستثناء مادة الشاي فتعطى :

٢٪	مصاريف ادارية
٦٪	هامش ربح للجملة
٥٪	هامش ربح للتجزئة

وحدد مجلس الوزراء هذه المواد على النحو التالي :

الاسماك

اللحوم المجففة

المرتديلا (المستوردة)

اللحوم المعلبة

التونة

السردين المعلب

اللحوم الطازجة المبردة المستوردة

لحوم المواشي الحية المستوردة والمذبوحة محليا

د (المواد والسلع الاخرى

وبنفس الآلية السابقة يتم تحديد أسعار بعض المواد والسلع الاخرى التي ترى الحكومة ادراجها ضمن المواد والسلع الخاضعة للتسمير وهي :

الذواكر المدرسية المنتجة محليا

الزيت المدرسي للاناث

الورق الصحي (صنف ثاني)

الفوط الصحية (صنف ثاني)

السجائر المحلية والمستوردة

الحروقات

قطع غيار ولوازم السيارات حيث يتم تحديد

هكذا من المذيع

اسعارها بناءً على معادلة ثابتة وتجدر الإشارة هنا الى انه وبعد تعديل التعرفة الجمركية على السيارات وقطع القيار وتعمل الوزارة على تعديل هذه المعادلة وفق التخفيض الحاصل بالتعرفة الجمركية .

ولغايات التسعير تعتمد الوزارة الوثائق الرسمية التالية :

- بيان جمركي اصلي مصدق
- فاتورة البيع المعتمدة رسمياً من دائرة الجمارك والتي تطابق مع البيان الجمركي .
- صورة عن رخصة الاستيراد
- صورة عن فاتورة شركة التخليص
- صورة عن اشعار تسديد قيمة البضاعة لدى البنك المعتمد او سعر التحويل ليوم وصول البضاعة حسب نشرة البنك المركزي .
- صورة عن اي وثائق او وصلات رسمية خاصة بمصاريف الارشالية او الشحنة المطلوب تحديد سعرها .

وبهذا الصدد أرجو أو أوضح بان الاسعار العالمية هي التي تحكم السعر الصادر عن لجان تحديد الاسعار ارتفاعاً او هبوطاً علماً بان مؤشرات الاسواق العالمية للمواد المستوردة المسعرة بارتفاع مضطرب كما حدث مؤخراً في مادة الزيوت والسمن النباتي حيث ارتفعت الاسعار العالمية لزيت النخيل الذي يعتبر المادة الخام في انتاج السمن النباتي من (٣٨٠) دولاراً للطن الواحد الى (٥٨٠) دولاراً للطن الواحد في شهر تشرين ازل ١٩٩٤ وإلى (٧٤٠) دولار للطن مع بداية الشهر الحالي . ولتوفير هذه المادة بالاسواق فقد لجأت

الوزارة الى اعادة النظر بدراسة الكلفة وتعديل الاسعار .

هذا وتقوم الوزارة باصدار قائمة بالاسعار المحددة وتعلن في الصحف المحلية كما تعلن اسعار اية مادة تموينية يتم تعديل اسعارها ليعق المواطن مطلعاً على ما يطرأ من تغيير على اسعار السلع قبل التوجه للشراء .

هـ) اما بخصوص تحديد اسعار الخضار والفواكة فقد جاءت بقرار من معالي وزير الاقتصاد الوطني عام ١٩٦٨ . ويتم تحديد اسعار هذه المنتجات بواسطة لجان متخصصة تكون وزارة التموين ممثلة فيها اضافة لمدنيين عن وزارة الزراعة ، امانة عمان الكبرى (ممثل عن ادارة السوق المركزي) او ممثل البلديات في اسواق المحافظات الاخرى ومؤسسة التسويق الزراعي حيث تجتمع هذه اللجان يومياً للاطلاع على نتائج المزاودة العلنية التي تتم في السوق على البضاعة المعروضة وكمياتها ليتم بالتالي تحديد اسعار الخضار والفواكة للمستهلك بعد اضافة هامش ربح لتاجر التجزئة يتراوح ما بين ٢٠٪ الى ٣٠٪ ويعتمد تحديد هذه النسبة على نوع البضاعة وسرعة تأثيرها بعوامل التخزين . وتجدر الإشارة هنا الى ان الكميات المطروحة من الخضار والفواكة والموسم الانتاجي للصنف هما الاساس في تحديد المستوى العام للاسعار .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

عند تحليل مكونات الرقم القياسي لتكاليف المعيشة للاحد عشر شهراً الماضية

من هذا العام يتبين انه ارتفع من (١٠٤٦) نقطة في نهاية شهر كانون الاول من عام ١٩٩٣ الى (١١٠٣) نقطة في نهاية شهر تشرين الثاني من هذا العام بزيادة نسبتها ٥٤٪ وبمعدل نسبة ٣٣٪ عن معدل الرقم القياسي لعام ١٩٩٣ وفيما يلي تحليل لمكوناته :

• ارتفع الرقم القياسي للمواد الغذائية من (١٠٢٦) نقطة في نهاية شهر كانون الاول من عام ١٩٩٣ الى (١١٦٧) نقطة في نهاية شهر تشرين الثاني من هذا العام اي بزيادة نسبتها ١٣٧٪ علماً بان مجموعة المواد الغذائية تتضمن ستة عشر بنداً هي كما يلي :

- الحبوب ومنتجاتها
- اللحوم والدواجن
- الاسماك
- الالبان ومنتجاتها والبيض
- الزيوت والدهون
- الفواكة
- الخضار
- البقول الجافة والمعلبة
- التوابل
- للكسرات
- السكر ومنتجاته
- الشاي والبن
- مجموعة المأكولات الاخرى
- المشروبات والمربطات
- التبغ ومنتجاته

وعند تحليل هذه البنود يتبين ان ارتفاعاً ملحوظاً قد طرأ على اسعار الخضار والفواكة خلال هذا الفصل من العام الحالي وذلك نظراً

للظروف المناخية القاسية التي تعرضت لها المزروعات والى اعادة فتح اسواق التصدير المعتادة لهذه المنتجات .

اما اسعار القهوه فقط طراً عليها ارتفاعاً تجاوزت نسبته ٥٠٪ عما كان عليه خلال شهر كانون الاول من العام الماضي وذلك نتيجة ارتفاع اسعارها الحاد في الاسواق العالمية ، وبالمقابل فإن اسعار الشاي قد شهدت انخفاضاً ملموساً وذلك لانخفاض سعرها عالمياً .

اما بالنسبة الى المجموعات الاخرى ، لمكونات الرقم القياسي العام للاسعار وهي الملابس والاحذية والمساكن والسلع الاخرى والخدمات ، فإن معدل ارتفاع اسعارها ، لم يتجاوز المعدل العام للاسعار لهذا العام ، بل من المتوقع في الاشهر القليلة القادمة ان تنخفض اسعار بعض السلع التي تم تخفيض الرسوم الجمركية عليها مما سيكون له اثر ايجابي على تحسين المستوى المعيشي للمواطنين .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

أنتهز هذه المناسبة للحديث عن المواضيع التي تطرق اليها بعض السادة النواب وتحديداً كميات الحليب المتحفظ عليها من قبل وزارة الصحة وكمية الارز المقدمة كهدية من حكومة مصر العربية الشقيقة . أرجو ان اوضح بان كميات الحليب المتحفظ عليها من قبل وزارة الصحة كان بسبب وجود ثقب في بعض العبوات بالرغم من صلاحيتها للاستهلاك البشري من الناحية الجرثومية والكيميائية . الا ان وجود هذه الثقب قد يقلل من

هكذا من الأسهل

مدة صلاحيتها اثناء تخزينها لفترات طويلة .
مؤكداً على ما جاء في ردي المؤرخ بـ ١١/١٥ /
١٩٩٤ لمعاليتكم ومرفقه الوثائق التي تؤكد
سلامة الحليب والبيان الجمركي الذي سيتم
تسليمه الى امانة سر المجلس والذي يظهر اعادة
تصدير الكمية المتخلف عليها .

اما كمية الارز المصري المنوه عنها اعلاه
فهي (٥٠٠) طناً فقط وليس كما ذكر بأنها
(١٥٠) طناً ، كما يتضح من الوثائق الرسمية
الخاصة بهذه الهدية التي سيتم ايداعها لدى
امانة سر المجلس لاطلاع من يرغب من
مجلسكم الكريم عليها .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان الاردن يستورد غذائه من الاسواق
العالمية التي تتصف بتذبذب الكميات المعروضة
من السلعة الواحدة وتذبذب اسعارها تبعاً لذلك
مما يعني سرعة ارتفاع او انخفاض كلفة هذه
المواد في السوق المحلية الامر الذي يؤدي الى
ضرورة التعامل مع هذه السلع والمواد حسب
المتغيرات التي تطرأ في الاسواق العالمية .

ومن هذا المنطلق فان الوزارة تدرس حالياً
أفضل السبل للسيطرة على هذا الوضع بما
يخدم مصلحة الوطن والمواطن كالاتي بماقود
طويلة الاجل لتوريد كميات كبيرة من المواد
الاساسية تحد من تذبذب اسعار هذه المواد كي
تتمتع الثقة ما بين الوزارة والمستهلك .

وستستمر وزارة التموين بالعمل الجاد والدؤوب
ضمن الحدود التي رسمها لها قانون التموين
لتدعيم الأمن الغذائي الوطني وتعميم فوائده

على ابناء هذا البلد الخير .

وختاماً ، ارجو ان اكون قد اوضحت
لمجلسكم الكريم الجوانب الهامة في السياسة
التموينية والسعرية وأجبت عما ورد من
ملاحظات وتساؤلات شاكراً ومقدراً لكم
جميعاً حرصكم الاكيد على مصلحة الوطن
والمواطن ، داعياً الله سبحانه وتعالى ان يحفظ
هذا البلد ويدعم عليه نعمة الامن والاستقرار وان
يكلأ قائد مسيرته المظفرة الحسين المعظم وولي
عهد الامين بعين رعايته وبيقيهما منارة
يستهدى بها للمضي قدماً نحو مسيرة الخير
والبناء .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ، شكراً لمعالي وزير
التموين ، الزملاء الافاضل لقد استمعنا الى بيان
معالي وزير التموين حول سياسة الاسعار
والسياسة التموينية ، اعتقد انه وزع صوره من
هذا البيان على الزملاء الافاضل ، لا بد من
مناقشة هذا التقرير .

هل يرى المجلس ان تستمر المناقشة او ان

يحدد وقت آخر للمناقشة . الشيخ حمزة
منصور تفضل .

السيد حمزة منصور :

شكراً معالي الرئيس .

القضية قضية هامة والبيان بيان غني ،
يحتاج الى مزيد من الدراسة ، اتمنى على
معاليكم ان يصار الى مناقشته في الجلسة
القادمة ان شاء الله وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الشيخ عبد العزيز

جبر .

السيد عبد عزيز جبر : شكراً معالي

الرئيس .

الحقيقة مع شكرنا وتقديرنا لمعالي وزير
التموين على هذه المعلومات التي وردت في
التقرير ، الا انها يعني معلومات لم تخصص
في الاسعار كما طلبنا .

معالي رئيس المجلس : يا سيدي الشيخ

نحن الآن اذا سمحت بصدد تحديد الموعد ،
عند تحديد الموعد تستطيع ان تقول ماذا تريد
حول هذا الموضوع .

هل يرغب المجلس الكريم ان نشرع الآن

في مناقشة البيان ؟ ام يحدد وقت آخر لمناقشة
هذا البيان ؟ نود ان نسمع اراء في هذا الاتجاه ،
تفضل شيخ .

السيد عبد العزيز جبر : ان هذه

المعلومات لا تحتاج الى وقت طويل لمناقشتها ،
وان رأى المجلس ان يحولها الى وقت آخر فلا
مانع عندي وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

أخ بسام حدادين

السيد بسام حدادين : انا مع اقتراح

التأجيل وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد

الهادي المجالي .

السيد عبد الهادي المجالي : شكراً

معالي الرئيس .

انا اعتقد ان هذا الموضوع مهم ، في المرة
الماضية اقترحت ان يدرس بتأني من خلال لجنة

قامت الحكومة الان باعلان بيان يوضح سياسة
الحكومة تجاه مجمل قضايا التموين والاسعار ،
انا اقترح تشكيل لجنة خاصة اذا عجزت اولا
تريد اللجنة المالية بهذا الموضوع ، ان تشكل
لجنة خاصة لدراسة الموضوع مع الحكومة
للوصول الى مقترحات ، يعني لا نريد خطابات
فقط ، كل نائب يلقي خطاباً عن الموضوع ،
نريد دراسة تفصيلية للوصول الى مقترحات
تتازم الحكومة ، ونحن في الوصول الى هذه
المقترحات ، وشكراً سيدي .

اصوات : تنني على هذا

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،

الاستاذ عبد موسى النهار

السيد عبد موسى النهار : معالي

الرئيس قدمت لكم اقتراح مكتوب ، مادام هذا

البيان مكتوب ووزع هذا البيان على السادة

الاعضاء ، فأما ان يناقش هذا البيان اثناء عرض

الموازنة على المجلس الكريم او ان يحال الى

اللجنة المالية لدراسة دراسة وافية واصدار

التوصيات اللازمة الى هذا المجلس ومناقشة هذه

التوصيات داخل المجلس وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور محمد

الزوين .

الدكتور محمد الزوين : شكراً معالي

الرئيس .

الحقيقة الاقتراح الذي تفضل به الاخ

عبد الهادي المجالي هو اقتراح رجيح ، ولكنني

ارى ان اللجنة المالية هي اللجنة المناسبة لدراسة

هذا البيان ، وخاصة انها تناقش الآن قانون

الموازنة ، وربما هذه اللجنة سوف تقوم بصياغة

هكذا من الأهل

بعض الامور ذات العلاقة بهذا البيان ومن ثم تعرض على المجلس الكريم وبالتأكيد سيكون هناك نوع من الالتزام الى الحكومة بالتوصيات التي توصلت اليها اللجنة وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ حماد ابو

جاموس .

السيد حماد ابو جاموس : شكراً معالي

الرئيس .

ارى ان الاقتراح الذي تقدم به سعادة الاخ عبد الهادي المجالي هو اقتراح وجيه ، لقد تم توزيع جدول اعمال الجلسة القادمة ولذلك ارى ان تؤلف لجنة كما اقترح سعادة النائب من المختصين وتقدم تقريرها الى هذا المجلس لدراسته وبالتالي اتخاذ القرارات العملية وليس الخطائية وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ سمير

حباشنة

السيد سمير حباشنة : معالي الرئيس والزعماء المحترمين ، اللجنة المالية الان بصدد بحث الموازنة ، يعني هناك عمل يومي ربما يستمر الى الاسبوع القادم وربما عشرة ايام ، انا اعتقد انه ليس من المناسب ان يُحال هذا الامر للجنة المالية على قاعدة انه سوف يتأخر ، خصوصاً وان الاقتراح الذي سبق وقدم الاربعاء الماضي مني ومن الزميل محمد عضوب الزين ، لأن يدرس هذا الامر في اللجنة المالية ضمن الموازنة قد سقط هذا الاقتراح ، لم يأخذ به المجلس ، انا اعتقادي يا اخوان اننا بحاجة الى

لجنة ، عندنا في السنة الماضية كان فيه لجنة تموين وقدمت تقرير عن السياسة التموينية ، انا اعتقد ان اللجنة التي نريد ان نشكلها اليوم هي لجنة خاصة مهمتها قبل ان اتحدث في الاسعار هو ان نحدد طبيعة النظام الذي سوف نتبعه في موضوع السياسة التموينية وتحديد الاسعار ، لا يمكن ان تعزل الاسعار عن سياقها يا اخوان الاسعار نتيجة لنظام سائد ، نحن نحدد رؤية البلد للنظام السائد ومن ثم تأتي الاسعار كنتيجة ومحصلة الى هذه الرؤية ، لذلك معالي الرئيس انا اتني على الرأي الذي يقول :

ان تشكل لجنة ، هذه اللجنة يختار فيها زملائنا اللي لهم علاقة في هذه الامر في محاولة لتحديد طبيعة النظام ، واذا ما حددنا النظام الذي سوف نتبعه النظام الاقتصادي في حقل التموين ، انا اعتقد ان الاسعار ستكون محصلة ونتيجة طبيعية الى ذلك وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، الاستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين :

شكراً معالي الرئيس .

اعتقد ان الاسعار هي حديث كل بيت وكل جلسة ، الأمر مستعجل كما قال الزميل سمير الحباشنة ان اللجنة المالية مشغولة في الموازنة انا مع توجهه ولو ان جدول الاعمال وزع ، ما الذي يمنع من اضافة هذا البند على جدول الاعمال ؟

ولذلك انا مع مناقشة هذا الموضوع في الجلسة القادمة وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك الاستاذ عبد الله اخو ارشيدة .

السيد عبد الله اخو ارشيدة : شكراً

معالي الرئيس .

ارجو ان اعرض رأبي على الزملاء الكرام ان هذا الموضوع يتداخل مداخل كثيرة مع بنود الموازنة ومناقشة السياسات العامة التي سترد في المناقشة ومنها بند السياسة التموينية ، لذلك ورغم انني موقع على طلب المناقشة وتحديد الاسعار ، وليس لمناقشة سياسة التموين لوزارة التموين بذاتها ، هي تملك من الصلاحيات القانونية والانظمة والتعليمات ما يمكنها من ضبط اي شيء ، انما هنالك خوارق اصبحت الان من بعض السماسرة والمتجيين وبعض التجار الحيتان بتأزم الموقف السعري لمواد لا تستاهل هذا الشطط ، لذلك فأنني وحفاظاً على وقت المجلس اتني على الاقتراح الذي تقدم به عطوفة الزميل عبد الهادي المجالي بأن تشكل لجنة من اربعة او ثلاثة وتتابع مع معالي وزير التموين واي جهة اخرى ، وتضع لنا مبادئ تعرض على المجلس باثناء مناقشة الموازنة ، وتكون هذه المبادئ مختصة بالاسعار فقط وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور

عبد الحافظ الشخانة .

الدكتور عبد الحافظ الشخانة :

ان هذا الموضوع الذي اثير موضوع بمتهى الحساسية وله علاقة بحاضرنا ومستقبلنا وحقيقة الآن المجلس بشكل او باخر مشغول بمناقشة الموازنة العامة للدولة ، لا نستطيع ان نخلط بين الامرين ، فنحن نتكلم عن السياسة الاقتصادية المتبعة في هذا البلد ، هل نحن

نتكلم عن اقتصاد حر ؟ نتكلم عن اقتصاد السوق ؟ هل سنترك للسوق وهو يحدد الاسعار في نهاية المطاف ؟ ام انا نتكلم عن اقتصاد موجه ؟ هل نريد للدولة ان تحمل محل التاجر وان تستورد ليس فقط المواد الرئيسية التي ذكرها معالي وزير التموين ، ام ان تقوم بالتدخل في كافة هذه الاسعار ؟

معالي رئيس المجلس : فيه آلية للنقاش اذا

امرت يا دكتور ، ما هي الآلية ؟

الدكتور عبد الحافظ الشخانة :

سيدي الرئيس اردت ان اشير الى اهمية هذا الموضوع ، والى اتساعه وانه لا يمكن مناقشته على عجلة ، فلذلك انا اطلب سيدي الرئيس تأجيل هذا الموضوع الى بعد مناقشة موازنة الدولة والذي يأخذ المجلس الوقت الكافي للمناقشة وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،

الشيخ حمزة .

السيد حمزة منصور : شكراً معالي

الرئيس .

اود ان اعود حقيقة الى المادة (١٠٤)

من النظام الداخلي والتي تقول :

لكل عضو اذا ابده عشرة اعضاء على

الاقل وكذلك للحكومة الحق في ان تطلب من

المجلس طرح موضوع هام عام للمناقشة لتبادل

الرأي فيه بين المجلس والحكومة .

وانا اعتقد انه موضوع عام وهام

ويستحق ان تتبادل الرأي ووجهات النظر

فيه ، فيه ضوء تبادل وجهات النظر في الجلسة

القادمة يمكن ان يصر ، قد نقترح في حينها

تشكيل لجنة ، لجنة تموين نسميها منها اللجان

هكذا من الله جميل

المؤقتة ، وليست لدراسة خطاب معالي الوزير فقط وإنما للتعامل مع القضية التموينية بشكل عام ، ولذلك اعود وأؤكد على اقتراحي السابق الذي ثنى عليه بعض الزملاء ، ان تبادل الرأي ووجهة النظر في الجلسة القادمة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الزميل نواف القاضي .

السيد نواف القاضي : شكراً معالي الرئيس .

الموضوع مش موضوع سياسة تموينية ، الموضوع موضوع اسعار وعندما تشكل لجنة من هذا المجلس الكريم والتسيق مع معالي وزير التموين ، برأي مع احترامي للجميع افضل من المناقشات عن السياسة التموينية وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ محمود هويل .

السيد محمود هويل : شكراً معالي الرئيس .

بالنسبة الى المواد (١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦) من النظام الداخلي ، اما وقد قبل المجلس المناقشة فأنتي ارى انه لا يجوز الان استبعاد المناقشة او تأجيلها الى لجنة اخرى او سحب النقاش ، مادام ان الحكومة اعلنت الان بيان لها عن السياسة التسعيرية لوزارة التموين ، فأنتي اري لا بد من السير في المناقشة وتحديد يوم لذلك حسب المادة (١٠٦) من النظام الداخلي وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ علي ابو الراغب .

السيد علي ابو الراغب : شكراً ، الواقع نحن في صدد تعامل مع اسلوب تسعير المواد المختلفة لسنا بصدد سياسة وزارة التموين ، هذا كان اساس الطرح الذي تقدم به اربعة وعشرون عضواً ، وهذا الموضوع فني بحث يتعلق بمداولة ونقاش وبحث مستفيض لا بد من وجود لجنة مختصة بالتعاون مع هذا الموضوع ، وفي حالة الانتهاء من هذا الموضوع تخرج اللجنة بتوصيات لمجلس النواب لمناقشتها ، ومناقشة تسعير ومن ثم الحكومة تبدي رأيها بذلك ، ولا بد من وجود توصيات ، اذا بدأنا بمناقشة هذا الموضوع تحت القبة ، دون العمل على ايجاد معادلات صحيحة وتوصيات صحيحة لن نخرج بنتيجة ، نحن نريد نتيجة لمصلحة هذا الوطن ، فارجو من الاخوة الكرام الموافقة على تشكيل لجنة مختصة ، اقترح ان نخول معالي رئيس مجلس النواب تشكيل لجنة لهذه الغاية وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الشيخ سليمان السعد .

السيد سليمان السعد : شكراً معالي الرئيس لا شك ان ما طرحه اخواننا يعني على جانب كبير من الاهمية ، فان تحدد لجنة لمناقشة السياسة التموينية ورفع الاسعار ، هذا امر مهم في نظري ، ثم تحدد فترة معينة او جلسة معينة للمناقشة ايضاً هذا مهم ، ولذلك انا اقترح ان يكون هنالك امر توفيقى ، ان يتحدث اخواننا النواب في جلسة معينة ، ثم بعد ان تتبين آرائهم تشكل لجنة لصياغة مقترحاتها وتقديمها الى الحكومة ، لاتخاذ الاجراءات المناسبة ويكون

في هذا ان شاء الله حل لهذه المشكلة وشكراً .
معالي رئيس المجلس : شكراً ، محمد عودة نجادات .

السيد محمد عودة نجادات : شكراً معالي الرئيس .

هذا الموضوع كلنا متفقين عليه انه موضوع هام ، وحتى يكون هنالك في مقترحات عملية للحكومة ، اقترح تشكيل لجنة ومثل ما تحدث الكثير من الاخوان حول هذا الموضوع

معالي رئيس المجلس : اذا سمحوا لي الزملاء ، الحقيقة هناك ثلاثة اقتراحات هناك اقتراح بتحديد موعد للمناقشة ليبدلي كل زميل بدلوه في هذا الموضوع ، وان يتم المناقشة العامة في جلسة قادمة تحدد . وهناك اقتراح بأن يحال هذا الموضوع الى لجنة .

وهناك اقتراح اللي اقترحه الشيخ سليمان السعد يجمع الاقتراحين ان تتم المناقشة ثم كلمات الزملاء تحول الى لجنة مع بيان الحكومة لان تُعَيِّد اللجنة هذه التوصيات ، اعتقد هكذا فهتمت اقتراحك يا شيخ سليمان ، نقطة النظام يا استاذ خليل تفضل .

السيد خليل حدادين : معالي الرئيس اعتقد انه لا يجوز التصويت على مخالفة للنظام الداخلي النظام الداخلي في المادة (١٠٥) حدد حتى المدة الزمنية للمناقشة من يضمن لنا ان اللجنة ستنتهي اعمالها خلال عشرة ايام ، النظام الداخلي واضح بحيث لا يتجاوز عشرة ايام .

معالي رئيس المجلس : نحن بدأنا ضمن العشرة ايام يا استاذ خليل .

السيد خليل حدادين : مناقشة ومن ثم تشكيل لجنة لصياغة ما يحدث من هذه المناقشة فان ذلك معقول ومقبول وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس الوزراء بالوكالة .

معالي رئيس الوزراء بالوكالة : نحن لا دخل لنا بالصيغة التي يختارها المجلس فنحن نلتزم بها وننقيد ، لكن ما اقول ان النظام الداخلي الذي اشار اليه الزميل المحترم الاخ خليل ، المدة في عشرة ايام هي التي بين طلب المناقشة وبدءها ولقد بدأت المناقشة في بيان الحكومة ، الآن كيف يتعامل المجلس مع بيان الحكومة هذا لا علاقة له بالمادة (١٠٥) ، هذه صلاحيات المجلس ان يناقش ثم يحيل للجنة ، ان يحيل للجنة ثم يناقش ، الصيغة حق من حقوق المجلس لم يتدخل النظام بها وتركت له وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ نادر هل هناك جديد ؟

الدكتور نادر ابو الشعر : هو عبارة عن حل توفيقى ولا يتعارض إطلاقاً مع موضوع ادراج المناقشة على جدول الاعمال ، يمكن ان يحول المجلس الموضوع برمته الى لجنة مختصة ، ثم تأتي اللجنة بقراراتها وتوصياتها ويقوم المجلس بعد ذلك بمناقشة تقرير الحكومة ، ثم مناقشة توصي اللجنة وهذا لا يتعارض إطلاقاً مع النظام الداخلي وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : الاقتراحات التي ذكرتها معروضة على المجلس الكريم ، نطرح الاقتراحات التي ذكرت والتي اقترحت من الزملاء على المجلس الكريم وهي كما ذكرت

هكذا من الله جل

ثلاث اقتراحات : الاقتراح الذي تقدم به بعض الزملاء باستمرار المناقشة في جلسة قادمة ، مناقشة من قبل الاعضاء مباشرة في جلسة قادمة من مع هذا الاقتراح ؟

السيد الامين العام : ٢٢ من ٦٢

معالي رئيس المجلس : لم يفرز الاقتراح ، الاقتراح الاخير وهو تشكيل لجنة وإحالة بيان الحكومة الى لجنة ثم المناقشة ، من مع هذا الاقتراح ؟

السيد الامين العام : ٣٦ من ٦٢ .

معالي رئيس المجلس : اذن يفرز الاقتراح بتحويل بيان الحكومة الى لجنة لتدرس هذا البيان وتعطينا توصيات ثم يتم مناقشة بيان اللجنة وبيان الحكومة في جلسة تحدد للمجلس بعد ذلك .

الزملاء الافاضل قررت تشكيل لجنة الى الان لم نبت في اللجنة لرجو الانتظار ، الاستاذ محمود هويل .

السيد محمود هويل : ارجو ان يحدد زمن محدود للجنة حتى تصدر بيانها للمجلس معالي رئيس المجلس : الحقيقة تنرخي من اللجنة في حالة تشكيلها ان تقوم بالمجاز مهمتها باسرع ما يمكن ، وخاصة انها ستكون لجنة متفرغة لهذا الموضوع ، رأي المجلس الكريم في تشكيل اللجنة ، السيد حماد ابو جاموس .

• وقائع العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

رئيس مجلس النواب

التاريخ : ١٩٩٤/١٢/١٤ م

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين بن طلال المعظم

إهذه الله ورعاه

بكل معاني الفخر والاعتزاز يتابع ابناء شعبكم الوفي جهود جلالتهكم الخيرة ، على هامش اعمال القمة الاسلامية المنعقدة في الدار البيضاء ، الهادفة الى تهيئة الاجواء من اجل بلورة موقف موحد تجاه مختلف قضايا الامة العربية والاسلامية .

ان مجلس النواب ، واذ يشيد بجهود جلالتهكم ومساعدتكم الدؤوبة ، ويحرصكم الاكيد على نهضة الامة ، ورص صفوفها ، وتعزيز تضامنها ، من اجل استعادة الحقوق ، وتضميد الجراح النازفة في البوسنة وافغانستان ، وغيرها من بقاع المعمورة ، ليؤكد دعمه وتأييده المطلق لجهودكم ، واعتزازه وتقديره لمساعدتي جلالتهكم التي يلتزمها حماية للقدس الشريف ، وحفاظاً على هويته ، وصونها للاماكن الاسلامية المقدسة ، رعاية واعماراً لمسرى ومعراج جدكم صلوات الله وسلامه عليه .

وقفكم الله يا مولاي ، وامدكم بنصره ، وابواقكم ذخراً وسنداً لامتكم العربية والاسلامية .

المهندس سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

هكذا من الله صل